مستخلص البحث باللغة العربية

يهدف البحث إلى التعرف على الضرورات الشعرية ومفهومها عند النحويين ، ووصفهم لبعضها بالحُسن ، وللأخرى بالقُبح ، وبيان المعايير التي اعتمدوا عليها في وصف الضرورات بهذين الوصفين ، ثم إيراد الضرائر التي وصفت بالوصفين السابقين وعرضها على كتب الضرورة الشعرية، وكتب النحاة ، وبيان مدى موافقة الباحث لما وصف بالحُسن أو بالقُبح .

وقد جاء البحث في : مقدمة ، وتمهيد عن الضرورة ومفهومها عند النحويين ، وأنواعها ، وضوابطها ، ومعايير الحكم على الضرورة بالحُسن أو بالقُبح ، ثم فصلين الأول منهما عن (الضرورات الحسنة) ، والثاني عن (الضرورات القبيحة) ، ثم الخاتمة التي فيها نتائج البحث .

الكلمات المفتاحية : (الضرورات – الشعر – الحسنة – القبيحة – معايير) .

English Abstract of the research

The research aims to identify the poetic necessities and their concept of grammarians, describe them to some of them as good, and to others as ugly, and to clarify the criteria they relied on in describing the necessities with these two descriptions, then to mention the necessities that were described in the previous two descriptions and present them on the books of poetic necessity, and the grammarians' books, and to indicate the extent to which the researcher agrees to what Describe beauty or ugliness.

The research came in: an introduction, a preamble on necessity and its concept according to grammarians, its types, controls, and criteria for judging necessity as good or bad, then two chapters, the first of them on (good necessities), and the second on (ugly necessities), then the conclusion that contains the results of the research.

Key words: (Necessities - poetry - good - ugly - standards).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين صلى الله عليه وسلم ، ورضي الله عن صحابته الكرام الذين ناصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه واجعلنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين .

وبعد ،،،،،

فإن للشعر طابع خاص ، فهو محكوم بقيود الوزن والقافية مما يجعل الشاعر مطالباً بأن يلتزم بهذه القيود ، واللغة لها ضوابطها في صياغة الجمل والتراكيب التي تخضع لها اللغة جميعها المنثور منها والمنظوم . وقد أباح النقاد والعلماء للشعراء أن يتخطوا نظامها اللغوي في رخص سميت بالضرورة الشعرية كي يتمكنوا من أداء إبداعهم، وإيصال مرادهم .

وهذه الرخص التي سميت بالضرورة الشعرية خاصة بالشعر دون النثر ؛ لأن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر .

وقد قامت فكرة البحث عندما كنت أقرأ في كتب الضرورة الشعرية ، وفي كتب النحو حيث وجدت العلماء يعبرون عن بعض الضرائر بأنها من أحسن الضرائر ، كما يعبرون عن بعضها الآخر بأنها من أقبح الضرائر ، فاستدعى ذلك سؤالاً في نفسي وهو ما معايير الحُسن والقُبح عند النحويين ؟

وما الضرائر الحسنة ، والضرائر القبيحة ؟

ولذلك أردت في هذا البحث أن أقف على معايير الحسن والقبح بدراسة الضرائر التي نص العلماء عليها (بالحُسن أو بالقُبح) .

وقد درست الضرائر في كثير من البحوث، حيث درست في بعض الكتب النحوية ، كالضرورة الشعرية عند ابن السراج في أصوله لـ فاطمة راشد الراجحي ، والضرورة الشعرية عند ابن الشجري في أماليه لـ فاطمة آل خليفة ، والضرورة الشعرية عند السيوطي في الأشباه والنظائر لـ آمنة رشيد السمري وغير ذلك من الدراسات التي أقيمت حول الضرورة في الكتب النحوية ، كما درست الضرورة عند بعض الشعراء كمظاهر الضرورة الشعرية في معلقة زهير بن أبي سلمى لـ سيد عبد الخالق سيد إسماعيل ، والضرورة الشعرية عند الفرزدق لـ حسين عبد حسين حمزة الوطيفي ، والضرورة الشعرية عند عبد يغوث بن وقاص لـ حنان علي الكجم السيد وغير ذلك من البحوث التي أقيمت حول الضرورة عند الشعراء ، لكن لم يظهر لي فيما اطلعت عليه من بحوث في الضرورة أن درست ظاهرة الحسن والقبح فيها ، فكان هذا البحث .

وقد جاء البحث في : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع ، وآخر للموضوعات .

أما المقدمة : ففيها دوافع البحث ، وأهميته ، وخطته ، ومنهجه .

وأما التمهيد ففيه :

١- الضرورة ومفهومها عند النحويين، وأنواعها، وضوابطها.

٢ - معايير الحكم على الضرورة بالحسن أو بالقبح.

وأما الفصل الأول : فهو بعنوان : (الضرورات الحسنة) .

ويشمل أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : الزيادة . المبحث الثاني : النقصان .

المبحث الثالث : الإبدال في الحكم . المبحث الرابع : التقديم والتأخير.

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان : (الضرورات القبيحة) .

ويشمل أربعة مباحث أيضاً هي:

المبحث الأول : الزيادة . المبحث الثاني : النقصان .

المبحث الثالث : الإبدال والتغيير . المبحث الرابع : التقديم والتأخير.

ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها بعض النتائج التي توصلت إليها، وأعقبت الخاتمة بفهرس للمصادر والمراجع ، ثم فهرس للموضوعات .

وكان منهجي في دراسة الضرائر التي وصفت بالحُسن أو بالقُبح ذكر عنوان للضرورة الموصوفة بهذا الوصف ثم دراستها من خلال كتب النحاة، وكتب الضرورة الشعرية، وذكر العلماء الذين وصفوها بهذا الوصف مع إيراد تعليلاتهم، ثم بيان الرأي الذي أراه راجحاً.

وكان التقسيم والترتيب للضرائر المذكورة بناء على تقسيم وترتيب أصحاب كتب الضرائر الشعرية ، وهي : (ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ت ٣٦٨هـ) ، و(ضرائر الشعر لابن عصفور ت ٦٦٩هـ) ، و(الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي ت ١٢٧٠هـ) ، و(في الضرورات الشعرية لـ خليل بنيان الحسنون) ، و(سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور / إبراهيم حسن إبراهيم (رحمه الله)) وغيرهم .

هذا وأرجو الله أن أكون قد وفقت فيما قمت به ، وأسأله جل في علاه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث / عبد الملك أحمد السيد شتيوي

التمهيد

١- الضرورة ومفهومها عند النحويين ، وأقسامها ، وضوابطها .

٢ - معايير الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح .

الضرورة ومفهومها عند النحويين

اختلفت مفاهيم العلماء حول الضرورة الشعرية إلى ما يلي :

– ذهب الجمهور ، وابن جني إلى أنها : ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . (١)

قال ابن عصفور عن هذا الرأي : " ... اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر " (٢)

فهذا الرأي يدل على لغة الشعر الخاصة به ، والتي تميزه عن النثر ، فهذه اللغة تجعله يستعمل ما لا يستعمله في غيره حتى وإن كان بمقدوره أن يأتي بالأصل والكثير الغالب .

– وذهب ابن مالك إلى أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه، فلا بد للشاعر منه ، ولا مدفع له عنه.(٣)

قال الآلوسي : " وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ... وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مَدْفع له ..." (٤)

هذا ولم يصرح سيبويه بمصطلح الضرورة مما جعل بعض العلماء يقول إن رأيه كرأي الجمهور ، ومنهم من يقول إن رأيه في الضرورة أنها ما ليس
للشاعر عنه مندوحة . (٥)

لكن مفهوم الضرورة يتضح عند سيبويه من خلال ما أودعه في كتابه من أبواب كـ (باب ما يحتمل الشعر) (٦) حيث قال :" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً " (٧)

ويقول في موضع آخر: (باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) . (٨)

---

(١) انظر : الخصائص ٤٠٦/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٣ ، الاقتراح صـ ٥٢ ، الهمع ٢٣٥/٣ ، الخزانة ٣٣/١ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٥ ، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن صـ ٣١

(٢) ضرائر الشعر صـ ١٣ ، المقرب ٢٠٢/٢

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ ، ٣٠٢ ، شرحه للتسهيل ٢٠٢/١ ، وراجع : الاقتراح صـ ٥٢ ، الهمع ٢٣٥/٣ ، فيض الانشراح ٣٦٥/١ ، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن صـ ٣١ ، في الضرورات الشعرية د/ خليل بنيان الحسنون صـ ١١

(٤) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر صـ ٥ ، وراجع : خزانة الأدب ٣١/١

(٥) انظر : سيبويه والضرورة الشعرية أ. د / إبراهيم حسن صـ ٣٥

(٦) انظر : الكتاب ٢٦/١

(٧) الكتاب ٢٦/١

(٨) السابق ٢٦٩/٢

ويقول في موضع ثالث : (باب ما يجوز في الشعر من إيًّا ، ولا يجوز في الكلام) . [١]

ومن خلال هذه الأبواب يتبين أن الضرورة عند سيبويه هي ما يضطر إليه الشاعر، ولا يجد عنه مندوحة ، فلا بد له منها ، ولا مدفع له عنها ، وأنه يجوز له مالا يجوز لغيره .[٢]

وقد صرح ابن مالك بمفهومه للضرورة في شرحيه على التسهيل ، والكافية الشافية حيث قال عن بعض الضرائر عند النحاة كدخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق :

ما أنتَ بالحكمِ التُّرضى حُكُومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ [٣]

وقول ذي الخِرَق الطهوي :

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمَ نَاطِقًا إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [٤]

إن ذلك عندي غيرُ مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل الأول من أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ، ولتمكن الآخر من أن يقول : (إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ) ، فإذ لم يفعلا ذلك مع استطاعتهما ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار. [٥]

وقد رد كثير من النحاة قديماً وحديثاً رأي ابن مالك ، كابن هشام ، وأبي حيان ، والشاطبي ، والأزهري، والبغدادي وغيرهم حتى قال أبو حيان عنه : " لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ... ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء ، فقال : بأنهم لا يلتجئون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقول : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب "[٦]

– وذهب الأخفش إلى أن الشاعر يجوز له في الكلام والشعر ما لا يجوز لغيره في الكلام ؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر ، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك . [٧]

فالأخفش جعل الضرورة في الشعر والنثر ، ولم يخصها بالشعر فقط . وهو قول مردود ؛ لأن الناثر له من السعة والحرية ما لا يتاح للشاعر لارتباطه بالوزن والقافية .

---

(١) السابق ٣٦٢/٢

(٢) انظر : سيبويه والضرورة الشعرية أ. د / إبراهيم حسن صـ ٣٥ وما بعدها

(٣) البيت من البسيط نسب في أغلب المراجع إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من شواهد : الإنصاف ٤٢٤/٢ ، تخليص الشواهد صـ ١٥٤ ، التصريح ٣٢/١ ، ١٧٠ ، خزانة الأدب ٣٢/١

(٤) البيت من الطويل وهو من شواهد : سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١ ، تخليص الشواهد صـ ١٥٤ ، الخزانة ٣١/١

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، وراجع : أيضاً ١/ ٣٦٧ ، شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١

(٦) التذييل والتكميل ٩٠٣/٦ ، ٩٠٤ تحقيق د / عبد الحميد محمود حسان الوكيل ، وراجع بقية الردود في : تخليص الشواهد صـ ١٥٤ ، ١٥٥ ، المقاصد الشافية ٤٩٣/١ ، ٤٩٤ ، التصريح ١/ ١٧٠ ، الهمع ٢٣٥/٣ ، الأشباه والنظائر ٤٨٤/١، خزانة الأدب ٣٣/١ ، ٣٤ ، فيض الانشراح للطيب الفاسي ٣٦٧/١ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٥ ، ٦

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٠

– وذهب ابن فارس إلى أن ما يقع في شعر الشعراء ويسمى بالضرورة إن كان له وجه من وجوه العربية فليس بضرورة ، وإن لم يكن له وجه منها ، فلا يسمى ضرورة ، بل هو خطأ أو غلط، فابن فارس بذلك لا يعترف بالضرورة، ولا بلغة الشعر . (١)

وقد صرح ابن فارس برأيه في كتابه الصاحبي حيث قال : " ... ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، ولا معنى لقول من قال : **ألم يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي** (٢) وهذا وإن صح وما أشبهه .... فهو غلط وخطأ ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أَبَتْه العربية وأصولها فمردود " (٣)

كما ألف ابن فارس رسالة أبان فيها عن موقفه هذا من الضرورة، وسماها بـ (ذم الخطأ في الشعر) جاء فيها : " أن ناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم ، وأخطأوا في اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ، ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبواباً ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً " (٤)

ثم يعبر ابن فارس عن إنكاره على ما يقع من الشعراء في شعرهم فيقول : " وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام ، فلم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم ؟ فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف أن يقول في شعره ما لا يجوز وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره ...." (٥)

وأرى أن ما ذهب إليه الجمهور من أن الضرورة ما وقع في الشعر اضطر إلى ذلك الشاعر أم لم يضطر هو الصحيح ؛ لأن للشعر لغته الخاصة به عن غيره من الكلام .(٦)

---

(١) انظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي د/ محمد حماسة صـ ١٥٧ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة صـ ١٠٨

(٢) صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي ، وتمامه : **بَمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ**

وهو من شواهد : الكتاب ٣١٦/٣ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، شرح الشافية للرضي ١٨٤/٣ ،تمهيد القواعد ٢٩٤/١ ، حاشية الصبان ١٥٣/١

(٣) الصاحبي صـ ٤٦٨ ، ٤٦٩ بتصرف يسير

(٤) ذم الخطأ في الشعر صـ ١٧ ، ١٨

(٥) السابق صـ ٢١

(٦) راجع : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٥

أقسام الضرورة

إن الضرورة الشعرية بابها الشعر ، وشعر العرب لم يحط به ؛ لأن أكثره لم يصل إلينا ؛ ولذلك يقول أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير " (١)

ولذلك فإن الضرائر الشعرية لا يمكن حصرها بعدد معين . وقد اختلفت نظرة العلماء إلى الضرائر، فقد ذكرها ابن السراج على أساس النوع فقال : " ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل ، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل بها .... " (٢)

وحصرها السيرافي في تسعة أنواع حيث قال : " وضرورة الشعر على تسعة أوجه هي : " الزيادة، والنقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث " (٣)

وأجملها ابن عصفور في أربعة أنواع هي : (٤)

١- **الزيادة** ، وتشمل : زيادة حركة ، وزيادة حرف ، وزيادة كلمة ، وزيادة جملة .

٢- **النقص** ، ويشمل : نقص حركة ، ونقص حرف ، ونقص كلمة .

٣- **التقديم والتأخير** ، ويشمل : تقديم حركة ، وتقديم حرف ، وتقديم بعض الكلام على بعض .

٤- **البدل** ، ويشمل : إبدال حركة من حركة ، وحرف من حرف ، وكلمة من كلمة ، وحكم من حكم .

وقد سار على هذا التقسيم الأستاذ الدكتور / إبراهيم حسن – رحمه الله – في كتابه (سيبويه والضرورة الشعرية) . (٥)

وقسمها الآلوسي ثلاثة أقسام هي : ضرائر الحذف ، والتغيير، والزيادة معللا هذا التقسيم والإيراد.(٦)

وسار على هذا التقسيم الدكتور / خليل بنيان الحسنون في كتابه (في الضرورات الشعرية) (٧) إلا أنه قدم ضرورات الزيادة على ضرورات التغيير.

---

(١) الخصائص ٣٨٦/١ ، وراجع : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ١٧

(٢) الأصول ٤٣٥/٣

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٣٤ ، ٣٥

(٤) انظر : ضرائر الشعر صـ ١٧

(٥) انظر : صـ ٥٥

(٦) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٣٩

(٧) انظر : صـ ١٣

ومن العلماء من قسم الضرورة إلى : حسنة ، وقبيحة ، ومتوسطة بينهما كما فعل السيرافي [١] ، وابن جني [٢] ، والسيوطي . [٣]

ومن العلماء من أورد الضرائر إيراداً مع ذكر الشواهد عليها دون تقسيم لها كما فعل الزجاجي [٤] ، والقزاز القيرواني [٥] وغيرهما .

ضوابط الضرورة الشعرية

ذكر الآلوسي عدة ضوابط للضرورة الشعرية يتوقف عليها معرفتها وأقسامها ، وقد ذكرها في عدة أمور وقواعد هي : [٦]

١- أن الضرائر سماعية لا يسوغ للمولد إحداث شيء منها .

٢- لا بد للضرورة من وجه تخرج عليه .

٣- ما أجيز للضرورة يتقدر بقدرها .

٤- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها .

٥- أن الضرورة تنقسم قسمين : حسنة ، وقبيحة .

٦- الحمل على أحسن الأقبحين .

٧- أن الضرائر لما كان بابها الشعر ، فلا تنحصر في عدد محدد .

٨- أن من القواعد مالا تتعداها الضرائر .

٩- مما يلحق بالضرائر الشعرية مافي معناها مما يحتاج إليه في تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ما ورد منه لذلك في السعة ، كما لا يقاس على الضرائر الشعرية في سعة الكلام .

١٠- موافقة الضرورة لبعض اللغات لا تخرجها عن ضرورتها .

١١- ينبغي التفريق بين الضرورة ، والاطراد ، والشذوذ .

١٢- يوجد فرق بين الغريب ، والنادر ، والضرورة .

١٣- أغلاط العرب ليست بضرورة .

١٤- يجوز استعمال المرفوض للضرورة .

---

(١) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٣٥

(٢) انظر : الخصائص ٣٢٣/١ ، ٣٢٤

(٣) انظر : الاقتراح صـ ٤٩

(٤) انظر : الجمل في النحو صـ ٣٩٣

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ١٣١ وما بعدها

(٦) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٧ : ٣٨

معايير الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح

حكم كثير من النحاة على بعض الضرورات بأنها حسنة ، كما حكموا على بعضها الآخر بأنها قبيحة ، بل إن بعضهم كما سبق قسمها إلى حسنة ، وقبيحة. فما المراد بالحسن والقبح هنا ؟ وما علة هذا الحكم ؟ وما ضوابطه ؟

الضرورات الحسنة: هي التي لا تستهجن ، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور وغير ذلك.(١)

وأما الضرورات القبيحة فهي ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة من صيغة لأخرى ، وما يؤدي إلى التباس جمع بجمع كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم) بـ (مطعام) ، أو زيادة مؤدية لما ليس في كلام العرب ، أو زيادة لما يقل استعماله في الكلام ، أو بالنقص المجحف بالكلمة وغير ذلك . (٢)

هذا ويمكن القول بأن الحسن والقبح عند أهل اللغة معياره الذوق ، فهو الذي يعين نوع الضرورة من الناحية الجمالية إن كانت حسنة أو قبيحة .

وقد ذهب البعض إلى أنه لا توجد ضرورة حسنة أو قبيحة في ذاتها ، وإنما فيما يحيط بها من الصياغة فالشاعر الخلاق لا يسمح لقيود اللغة أن تطغى عليه ، وإنما يتناول اللغة بحكمة كي يفي بالأصول التي تطمح إليها الغاية الشعرية ، فاللغة هي المادة الأساسية التي يخلق منها الأديب فنه، وتبعاً لقدرات الشاعر ما يستخدمه من صياغة تفضي إلى ضرورة مستساغة أو حسنة مقبولة . (٣)

ومع التسليم بوجود الضرائر الحسنة والقبيحة ، فإن الشاعر عليه أن يأخذ بالضرورات الحسنة ، ولا ينبغي له أن يجنح إلى الضرورات القبيحة حتى وإن كانت مرتكزة على شواهد معتبرة ؛ لأن بتر اللفظ على هذا النحو يمسخ صورته المألوفة والمعروفة ؛ ولأن ذلك يؤدي إلى إخلال الصيغ واختلاطها ، وعدم وضوح القصد ... فالأولى أن يقتصر الشاعر على الحسن من الضرورات والسائغ منها ، وهي التي يكون فيها : الحذف أو الزيادة أو التغيير الذي يعتري اللفظة أو يطرأ عليها ضمن القياس المعروفة نظائره ، والذي يهدي فيه التركيب إلى القصد المراد بسهولة ويسر مما ألفته النفس لكثرة شواهده وأمثلته . (٤)

وقد ظهر من خلال دراستي لهذه الضرائر عدة معايير حكم على أساسها بأن الضرورة حسنة أو قبيحة :

---

(١) انظر : الاقتراح صـ ٤٩ ، الهمع ٢٣٦/٣ ، في الضرورات الشعرية خليل بنيان الحسنون صـ ٦

(٢) انظر : الاقتراح صـ ٥٠ : ٥٢ ، الهمع ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ ، في الضرورات الشعرية خليل بنيان الحسنون صـ ٦

(٣) انظر : في الضرورة الشعرية د/ سهام كاظم النجم صـ ٧ ، وراجع : الهمع ٢٣٥/٣ ، ٢٣٦

(٤) انظر : في الضرورات الشعرية خليل بنيان الحسنون صـ ٦ ، ٧ بتصرف

معايير الحسن :

١- الرجوع إلى الأصل :

- ذهب ابن يعيش وغيره إلى أن صرف الاسم الممنوع من الصرف يعد من أحسن الضرورات؛ لأنه رَدٌّ إلى الأصل .(١)

- أجاز النحويون في الاسم إذا كان ممدوداً أن يقصر ؛ لأن القصر عود بالاسم إلى أصله بحذف الزائد ، فالأصل القصر؛ لأن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة ، فإذا اضطر الشاعرُ فقصرَ الممدود فَقَدْ ردَّ الكلامَ إلى أصله ، وعدوا ذلك من أحسن الضرائر . (٢)

٢- التوسع في بعض قواعد اللغة :

ذهب العلماء إلى أنه لا يفصل بين المتضايفين ، فإن كان الفصل بشبه الجملة ، فقد عد ذلك من الضرائر الحسنة ؛ لأن شبه الجملة يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فخالف الأصل معها ، وبقي مع غيرها على مقتضى الأصل . (٣)

٣- التخفيف :

ذهب المبرد وغيره إلى أن إسكان ياء الاسم المنقوص إذا كان في موضع النصب فهو من الضرائر الحسنة تشبيهاً له بالمرفوع والمجرور ، وقياساً على ألف المقصور ؛ وذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها، فكذلك جعلت هذه الياء ، فقد حمل المنقوص على المقصور تخفيفاً . (٤)

معايير القبح :

١- خروج الكلمة عن أصلها في اللغة :

عدَّ العلماء إشباع الحركات ونشأة الحروف عنها من أقبح الضرائر الشعرية ؛ لأن الزيادة التي نشأت من هذا الإشباع مؤدية إلى ما ليس له أصل في كلام العرب ، أو أنها بهذه الزيادة خرجت عن أصلها . (٥)

٢- الإجحاف ببنية الكلمة :

- ذهب العلماء إلى أن حذف الواو والياء من (هو ، وهي) من أقبح الضرائر ؛ لأنه لم يتوصل إلى حذفهما إلا بعد تسكينهما وهو ضرورة ، كما أن حذفهما يؤدي إلى أن يبقى الضمير المنفصل على حرف واحد فيكون عرضة للابتداء به، فلا يكون على أقل من حرفين حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه . (٦)

---

(١) راجع : البحث صـ ٢٣١

(٢) راجع : البحث صـ ٢٣٤ ، ٢٣٥

(٣) راجع : البحث صـ ٢٣٨

(٤) راجع : البحث صـ ٢٣٣

(٥) راجع : البحث صـ ٢٤٠

(٦) راجع : البحث صـ ٢٤٤

– قد يضطر الشاعر إلى حذف أكثر من حرف من آخر الكلمة لغير الترخيم ، وهو ما يؤدي إلى إجحاف ببنية الكلمة . وقد عدَّ العلماء ذلك من أقبح الضرائر . (١)

٣– مساواة الفعل المعتل بالفعل الصحيح والعكس في الأحكام مع أن لكل منهما أحكامه الخاصة به ، ومن ذلك :

– الفعل (يُبْدَا) أصله (يَبْدَأُ) من بدأ يبدأ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف للجزم كما في قول زهير بن أبي سلمى :

جرئ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً، وَإِلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

وقد عدَّ العلماء هذه الضرورة من أقبح الضرورات ؛ لأنه أجرى الفعل الصحيح مجرى الفعل المعتل في حذف آخره إذا سبق بجازم . (٢)

– تصحيح حرف العلة (الياء) ، وعدم قلبها همزة مع وجود سبب الإعلال كما في قول الشاعر :

إذا ما المرءِ صَمَّ فلم يُكَلَّم وأعيا سَمْعُه إلا نِدايَا
ولاعَبَ بالعشِيّ بِنى بنيِه كفِعْلِ الهرِّ يلتمس العَظَايا
يلاعبُهم وَوَدُّوا لو سَقَوْهُ مـن الذِّيفـــان مُتْرَعةً إنايَا
فأبْعَدهُ الإلهُ ولا يُؤَبَّى ولا يُعْطَى من المرضِ الشِّفَايَا

وقد عد العلماء ذلك من أقبح الضرورات ؛ لوجود سبب الإعلال وعدم حدوثه . (٣)

٤– وضع الشيء في غير موضعه كما في :

– وضع فعل الأمر موضع الخبر في باب كان وأخواتها، والذي يقع مكانه الماضي أو المضارع.(٤)

– دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وهي لا تدخل إلا على الأسماء المشتقة .(٥)

٥– الخروج عن القواعد التي أرساها النحاة وفق استقرائهم لكلام العرب كما في :

– إذا حذف الموصوف وأقيمت جملة الصفة مقامه ، ولم يكن النعت صالحًا لمباشرة العامل ، أو لم يكن المنعوت بعض اسم مخفوض بـ (مِن) أو بـ (في) عد ذلك من الضرائر القبيحة . (٦)

– عد العلماء ترخيم غير المنادى من الضرورات المستقبحة؛ لأن الترخيم إنما يستحقه المنادى ، وليس كل منادى يُرخم ، فإذا لم يرخم كل منادى ، فغير المنادى بعيد عن الترخيم . (٧)

---

(١) راجع : البحث صـ ٢٤٩
(٢) راجع : البحث صـ ٢٥٩
(٣) راجع : البحث صـ ٢٦٠
(٤) راجع : البحث صـ ٢٥٢
(٥) راجع : البحث صـ ٢٥٣ ، ٢٥٤
(٦) راجع : البحث صـ ٢٤٥ ، ٢٤٦
(٧) راجع : البحث صـ ٢٤٧ ، ٢٤٨

– الأصل في جزم الفعل المضارع أن يكون مجزوماً بأداة الجزم ، فإن جزم بغير جازم ، فقد عد العلماء ذلك من أقبح الضرائر ؛ لأن الجوازم أضعف من عوامل الجر، وحروف الجر لا تضمر، فالأولى ألا تضمر عوامل الجزم . (١)

– ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمره وجوباً في مواضع منها إذا وقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض ، أو طلب محض ، فإذا اختلت هذه الشروط امتنع نصبه إلا في ضرورة الشعر ، ولذلك عد النحاة نصب الفعل المضارع في الإيجاب من أقبح الضرائر؛ لاختلال ما اشترطه النحاة ، ولأن ما بعدها لم يخالف ما قبلها. (٢)

٦– مخالفة الأصل :

الأصل أن يعود الضمير على متقدم لا على متأخر، فإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، ولم يتقدم على فاعله عد ذلك من أقبح الضرائر ؛ لعود الضمير في هذه الحالة على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز . (٣)

– الجازم والمجزوم كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما ؛ لأن حق المجزوم أن يكون بعد جازمه مباشرة ، وذلك في سعة الكلام ، إلا أن (لم) تختلف عن (لما) بأنه يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بينها وبين مجزومها بشبه الجملة . وقد عد العلماء ذلك من أقبح الضرائر .(٤)

---

(١) راجع : البحث صـ ٢٥٠ ، ٢٥١

(٢) راجع : البحث صـ ٢٥٧ ، ٢٥٨

(٣) راجع : البحث صـ ٢٦٣

(٤) راجع : البحث صـ ٢٦٤

الفصل الأول : الضرورات الحسنة

المبحث الأول : الزيادة

صرف الممنوع من الصرف

يصرف الممنوع من الصرف في مواضع منها : الضرورة الشعرية ، وذلك لإتمام القافية ، وإقامة الوزن عن طريق زيادة التنوين ، وقد جاء على ذلك الكثير من الشواهد الشعرية حتى قال ابن عصفور : وهو في الشعر أكثر من أن يحصى [١] ، ومن ذلك قول النابغة :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنْ جيشًا إِلَيكَ قَوَادِم الأكوارِ [٢]

فصرف (قصائد) ونونه وهي لا تنصرف .

وقال الهذلي:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاق فَشَبَّ غير مُهَبَّل [٣]

فصرف (عواقد) ونونه وهي لا تنصرف.

وقد اختلف النحاة في صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية .

فذهب الفراء ، والكسائي ، والكوفيون إلى أن كل ما لا يصرف يجوز صرفه في الضرورة الشعرية إلا في (أفعل منك) معللين ذلك بأن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به.

كما عللوا ذلك أيضاً بأن (مِنْ) تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ؛

وذلك لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر. [٤]

---

(١) انظر : ضرائر الشعر صـ ٢٤

(٢) البيت من الكامل في ديوانه صـ ٩٩، وهو من شواهد : الكتاب ٥١١/٣، المقتضب ١٤٣/١، ٣٤٥/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٤١ ، الخصائص ٣٤٩/٢، الإنصاف ٤٠٠/٢ ، المقاصد الشافية ٥٤٢/٥ ، المقاصد النحوية ٣٦٩/١

القوادم : جمع قَادِم ، وهو الرحل بمنزلة القربوس من السّرج ، والأكوار: الرواحل .

راجع : اللسان (ك و ر) ، المقاصد النحوية ٣٦٩/١

(٣) البيت من الكامل قاله أبو كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين صـ ١٠٧٢ ، ومن شواهد : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٤٢ ، الإنصاف ٣٩٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤ ، ٩٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٣ ، الخزانة ١٩٢/٨

الحبك: جمع حبيك ، وهي الطرائق ، والنطاق : بكسر النون وهو ما تشده المرأة حول وسطها ، والمُهَبَّل : المعتوه الَّذي لا يتماسك . راجع : اللسان (ح ب ك) ، المقاصد النحوية ١٤٣٥/٣ ، خزانة الأدب ١٩٣/٨

(٤) انظر : الأصول لابن السراج ٤٣٧/٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١ ، الإنصاف ٣٩٩/٢ ، البديع لابن الأثير ٦٦٩/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٤ ، المقاصد الشافية ٦٨٩/٥

وقد ردَّه ابن السراج ، والسيرافي ، وابن عصفور وغيرهم من البصريين بدليل قولهم: خيرٌ منك، وشرٌ منك، وإذا كان كذلك دل على أن مانعه ليس وجود (من) ، بل الصفة والوزن، كأحمر ، وأصفر . (١)

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرف كل مالا يصرف في ضرورة الشعر ومنه (أفعل منه) ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وإنما يُمْنَع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل . (٢)

هذا وقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ هذه الضرورة من أحسن الضرورات معللاً ذلك بأنه رَدٌّ إلى الأصل ، فالأصل في الأسماء هو الصرف ودخول التنوين عليها . (٣) وهو ما علل به النحاة قبل ابن يعيش وبعده .

وأرى رجحان رأي البصريين في صرف جميع مالا ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأن الشعر يجوز فيه مالا يجوز في غيره وإن لم يضطر الشاعر إلى ذلك ؛ وأن هذه الضرورة وهي صرف ما لا ينصرف من الضرائر المستحسنة ؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف .

---

(١) انظر : الأصول لابن السراج ٤٣٧/٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١ الإنصاف ٤٠١/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٤ ، المقاصد الشافية ٦٩٠/٥ ، البديع لابن الأثير ٦٦٩/٢

(٢) انظر : الأصول لابن السراج ٤٣٦/٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٤٣ ، الإنصاف ٣٩٩/٢ ، البديع لابن الأثير ٦٦٨/٢

(٣) انظر : شرح المفصل ١٨٧/١ ، ١٩٣

المبحث الثاني : النقصان

إسكان ياء الاسم المنقوص في موضع النصب

ذهب العلماء إلى جواز تسكين ياء الاسم المنقوص في حالة النصب ، وقد جاء على ذلك شواهد كثيرة ، كقول رؤبة : **كأنّ أيديهنّ بالقاع القَرِقْ أيدي جَوارٍ يتعاطيْنَ الورِقْ** (١)

فأسكن الياء في (أيديهن) وحقها النصب ؛ لأنه اسم كأنَّ .

وكقول الحطيئة :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلا أَثَافِيها بين الطَّويّ فصارات فَوَاديها (٢)

فأسكن الياء في (أثافي) وحقها النصب لأنه مستثنى .

وكقول الفضل بن العباس اللهبي :

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا (٣)

حيث أسكن الياء في (نقليكم) وهي في موضع النصب. (٤)

وغير ذلك الكثير من الأبيات . (٥)

وقد جاء على ذلك في السعة تسكين الياء في بعض القراءات القرآنية ، كما في قوله تعالي : ﴿ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ (٦) بإسكان الياء .

فالجمهور على فتح الياء، وقد قُرِئَ شاذًا بسكونها . (٧)

---

(١) البيتان من الرجز المشطور في ملحقات ديوانه صـ ١٧٩ ، وهما من شواهد : الكامل للمبرد صـ ٩٠٩ ، نضرة الإغريض في نصرة القريض صـ ٢٦٣ ، المرتجل صـ ٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/١ ، التذييل والتكميل ٢١٣/١ ، تمهيد القواعد ٢٩٩/١ ، الخزانة ٣٤٧/٨

القاع : هو المكان المستوى ، والقرق : بفتح القاف الأولى ، وَكسر الرَّاء : المكان الأملس أو الذي لا حجارة فيه ، وَجوَار بفتح الجِيم: جمع جَارِيَة ، والوَرِق : الدراهم . راجع : الخزانة ٣٤٨/٨ ، ٣٤٩

(٢) البيت في ديوانه صـ ١٥١ ، وهو من شواهد : الكتاب ٥٥/٢ ، المحتسب ٢٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ١٣٩ ، شرح شواهد الشافية ٤١٠/٤ ، الخزانة ٣٤٧/٨

الأثافي : الحجارة التي يوضع عليها القِدر ، والطويّ ، وصارات : مواضع .

راجع : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧٧/٢ ، لسان العرب (ث ف ا)

(٣) البيت من البسيط وهو من شواهد : إعراب الحديث النبوي الشريف للعكبري صـ ٢٩٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٣/١ ، الدر المصون ١٨/٥

(٤) راجع : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٤/١

(٥) راجع : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٣/١ ، ٢٨٤، التذييل والتكميل ٢١٣/١ ، ٢١٤

(٦) سورة البقرة من الآية : ٢٧٨

(٧) وهي قراءة الحسن . انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٦٩/٣ ، البحر المحيط ٣٥١/٢ ، إعراب القرآن للشيخ زكريا الأنصاري صـ ١٩٨ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٦٧/٣ ، دراسات لأسلوب القرآن ٢٣٣/١٠

وكقوله تعالى السعة : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [١] بإسكان الياء في قراءة جعفر الصادق.[٢]

ومن ذلك أيضاً قراءة من قرأ : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ بإسكان الياء . [٣]

قال أبو الفتح : الذي يُعمل عليه في هذا أن يكون أراد : ثانيَ اثنين كقراءة الجماعة، إلا أنه أسكن الياء تشبيهًا لها بالألف . [٤]

وقد خَرَّج العلماء هذه الظاهرة عدة تخريجات وهي :

– ذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنها لغة فصيحة . [٥]

– وذهب جمهور النحويين ومنهم المبرد ، وابن عصفور إلى أن تسكين الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة حتى لو جاء به إنسان في النثر كان مصيبًا . [٦]

وقد علل المبرد ذلك ، فقال : وإنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الياء تَسْكن في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبهها بهما كالألف التي في (مُثَنَّى) على هيئة واحدة في جميع الإعراب . [٧]

وأرى حسن هذه الضرورة ؛ لأنهم جعلوا المنصوب كالمرفوع والمجرور ، كما أنهم شبهوا الياء بالألف ؛ لكون الألف ساكنة في كل أحوالها ، فكذلك الياء ، إلا أن الحكم عليها بأنها لغة من اللغات – كما حكى أبو حاتم – هو الأولى بدليل مجيء بعض القراءات القرآنية على ذلك .

---

[١] سورة المائدة من الآية : ٨٩

(٢) انظر : المحتسب ٢١٧/٢ ، التذييل والتكميل ٢١٤/١ ، تمهيد القواعد ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، الهمع ١٨٠/١، حاشية الخضري ٥٠/١

[٣] سورة التوبة من الآية : ٤٠ وهي قراءة شاذة أوردها أبو عمرو بن العلاء كقراءة لغيره ، ونسبها السمين لجماعة دون أن يحددهم . راجع : المحتسب ٢٨٩/١ ، الدر المصون ٥١/٦

(٤) انظر : المحتسب ٢٨٩/١ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٦٧/٣ ، المحرر الوجيز ٨/ ١٨٦ ، القرطبي ٨/ ١٤٤ ، البحر المحيط ٥/ ٤٥ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٣٣/١٠

(٥) انظر : المرتجل صـ ٤٤ ، التذييل والتكميل ٢١٤/١ ، البحر المحيط ٣٥١/٢ ، الهمع ١٨٠/١

(٦) انظر : المقتضب ٢١/٤ ، المحتسب ١٢٦/١ ، ٢٠٩ ، ٢٨٩ ، ٦٠/٢ ، ٣٤٣ ، ٤١٤ ، أمالي ابن ١٥٧/١ ، المرتجل لابن الخشاب صـ ٤٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٦٧/٣ ، توجيه اللمع صـ ٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٩٣ ، التذييل والتكميل ٢١٤/١ ، إعراب القرآن للشيخ زكريا صـ ١٩٨ ، الخزانة ٣٤٨/٨ ، ٤٨٤/١٠

(٧) انظر : المقتضب ٢١/٤ ، ٢٢ ، الكامل صـ ٩٠٨ : ٩١٠ ، وراجع : المحتسب ١٢٦/١ ، أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٤/١ ، نضرة الإغريض في نصرة القريض صـ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، الخزانة ٣٤٨/٨ ، دراسات لأسلوب القرآن ٢٣٣/١٠

قصر الممدود

أجاز النحويون قصر الاسم الممدود ؛ لأن القصر يعود بالاسم إلى أصله بحذف الزائد ، إذ الأصل القصر بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة ، ولأن المد زيادة ، فإذا اضطر الشاعرُ فقصرَ فَقَدْ ردَّ الكلامَ إلى أصله [١] ، كما في قول الراجز:

لابُدَّ مِنْ صَنعَا وَإِنْ طَال السّفرْ وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ [٢]

أراد : صنعاء ، فقصر للضرورة .

وكقول الأعشى :

والقارحَ العَدَّا وكلَ طِمِرَّةٍ ما إن تنالُ يدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا [٣]

فقصر: العدَّاء وهو من عدا يعدو، وهو لتكثير الفعل ، لكنه قصر للضرورة .

قال الآلوسي : والشواهد في هذا الباب أكثر من أن تحصى . [٤]

هذا ومع اتفاق النحاة على جواز قصر الممدود ، إلا أن الفراء منع قصر الممدود للضرورة إذا كان الاسم له قياس يوجب مده ، نحو: (أفعل فعلاء) ؛ لأن (فعلاء) تأنيث (أفعل) لا يكون إلا ممدوداً، وكذلك (فَعِيْل فُعَلاَء)،نحو: (فَقْيه وفُقَهَاء) لا يكون إلا ممدوداً ، فلا يجوز عنده ذلك للضرورة.[٥] لكن النحاة ردوا قوله ولم يعتدوا به بدليل مجيء الاسم على هذه الصيغة مقصوراً ، كما في قول الأقيشر :

---

(١) انظر : الأصول في النحو ٤٤٧/٣ ، المقصور والممدود لابن ولاد صـ ١٤٥ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٠٧ ، الإنصاف ٦١٤/٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٠٢/٤ ، المقاصد الشافية ٤٢٢/٦ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٣٩ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٦٧/٤

(٢) بيتان من الرجز المشطور وهما من شواهد : المقاصد الشافية ٤٢١/٦ ، التصريح ٥٠٤/٢ ، الهمع ٢٤٠/٣ ، إرشاد الساك ٨٨٠/٢ ، شذا العرف صـ ٧٨

(٣) البيت من الكامل في ديوانه صـ ٢٩ ، وهو من شواهد : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١١/١ ، الإنصاف ٦١٩/٢، البديع في علم العربية ٦٩١/٢ ، اللسان (ق ر ح) ، المقاصد الشافية ٤٢١/٦

والقارح : هو الفرس الذي اكتمل سنة ، أي جاوز خمس سنين ، والطمرة : العالية ، والقذال : جِمَاع مؤخر الرأس . راجع : الصحاح (ق ر ح) ، (ط م ر) ، (ق ذ ل) .

(٤) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤٠

(٥) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٠٩ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١١/١ ، ٢١٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١١٨ ، الإنصاف ٦١٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٦٥/٣ ، التصريح ٥٠٥/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤٠

وقد نقل هذا الشرط عن الفراء ، لكني لما رجعت إلى كتابه (المقصور والممدود) لم أجده يشترط ذلك حيث قال عند تعرضه لبيت الراجز : **لابدّ من صَنعَا وَإِن طَال السّفرْ** : " نقصها حين احتاج إلى ذلك لضرورة الشعر ، وهي ممدودة " . انظر : المقصور والممدود للفراء صـ ٤٥ ، ٤٦

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرسِ الأَشْقَرِ [١]

فقد قصر الشاعر (صفراء) ضرورة وهي مؤنث (أصفر) . [٢]

وأرى الرأي الذي ذهب إلى صحة قصر الممدود ضرورة مطلقاً ، وما اشترطه الفراء لا يعد نقضاً للإجماع ؛ لأن الأصل عدم المد ، فهو رجوع بالاسم إلى أصله .

وقد استحسن ابن السراج هذا الحذف في قصر الاسم الممدود للضرورة [٣] ، كما عده الآلوسي من الضرائر الحسنة .[٤]

وقد عللا هذا الحسن بما ذكر من كون هذا الحذف رجوع بالاسم إلى أصله.

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد : توضيح المقاصد ١٣٦٥/٣ ، التصريح ٥٠٥/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤٠

(٢) انظر : التصريح ٥٠٥/٢ ، وراجع : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١١٩

(٣) انظر : الأصول في النحو ٤٤٧/٣

(٤) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤٠

المبحث الثالث : الإبدال في الحكم .

الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان)

الأصل في الإخبار أن يكون بالنكرة عن المعرفة كقولك : (كان عمروٌ كريماً) ؛ لأنه إذا كان معرفة أدى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز، وجاز ذلك على قلة في باب (إنَّ) ، وحملت (كان) عليها ، وذلك في ضرورة الشعر . (١)

ومن ورود الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) ، وحمل ذلك على الضرورة الشعرية ما جاء في قول القطامي :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا (٢)

حيث أخبر بالمعرفة وهو (الوداع) المنصوب عن النكرة وهو (موقف) المرفوع .

قال البطليوسي : " .... وسهل ذلك؛ لأن اسم كان وخبرها لشيء واحد، وأن قوله : منك في موضع رفع على الصفة لموقف ، كأنه قال: موقف كائن منك، والنكرة إذا وصفت قويت بالصفة، وقربت من المعرفة، فلما قويت النكرة بالصفة، وكان تعريف الألف واللام ضعيفاً ليس له قوة غيره من التعريف صار الوداع وموقف كأنهما قد تكافآ " . (٣)

كما ذهب الآلوسي (٤) إلى أن هذه الضرورة حسنة معللاً حسنها من ثلاثة أوجه : الأول : أن النكرة لما كانت صفة فإنها قد اقتربت من المعرفة .

الثاني : أن المصدر جنس ونكرته ومعرفته سواء .

الثالث : أن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الشاعر أخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطرّا ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول : (ولا يك موقفي منك الوداعا ، أو ولا يك منك موقفنا الوداعا) (٥)، لكنّ هذا التخريج يبعده عن محل الاستشهاد .

وأرى أنه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة إلا بمسوغ كما في بيت القطامي .

---

(١) انظر : توجيه اللمع صـ ١٣٦ ، ١٣٧ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٧/٤ ،التذييل والتكميل ٢٧٨/٢ ، تمهيد القواعد ١١٣١/٣ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ١٦٤

(٢) البيت من الوافر في ديوانه صـ ٣١ ، وهو من شواهد : الجمل في النحو للزجاجي صـ ٤٦ ، شرح أبيات الجمل للبطليوسي صـ ٣٣ ، توجيه اللمع صـ ١٣٧ ، الضرائر لابن عصفور صـ ٢٣٠ ، الهمع ٣٧٨/١ ، الخزانة ٢٩٣/٩

(٣) انظر : الحلل في شرح أبيات الجمل صـ ٥٢ ، وراجع : شرح المفصل لابن يعيش ٣٤١/٤

(٤) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ١٦٤

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١٨٥/٤ ، تمهيد القواعد ١١٣٠/٣ ، الخزانة ٢٨٥/٩

المبحث الرابع : التقديم والتأخير

الفصل بين المتضايفين

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين في اختيار الكلام ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، وأجازوا الفصل بينهما بشبه الجملة في الضرورة الشعرية ، كقول ذي الرمة :

كَأَنَّ أصواتَ – من إيغَالِهِنَّ بنا– أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (١)

يريد : (كَأَنَّ أصواتَ أَوَاخِرِ المَيْسِ من إيغَالِهِنَّ بنا) ، فقد فصل بين (أصوات) وهو مضاف ، و(أواخر) وهو المضاف إليه بالجارّ والمجرور.

وكقول عمرو بن قميئة :

لمّا رأتْ سَاتِيْدَما استَعْبَرَتْ لله دَرُّ – اليومَ – مَن لَامَهَا (٢)

أراد : (لله دَرُ مَن لَامَهَا اليوم) فقد فصل فيه بالظرف (اليوم) بين المضاف (در) ، والمضاف إليه (من لامها) .

والشاعر قد فصل بين المتضايفين بشبه الجملة لما اضطر إلى ذلك ، وكان الفصل بذلك جائزاً؛ لأنَّ الظروف والمجرورات تقع مواقعَ لا تكون فيها غيرها.

وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بغير ذلك مستدلين على ذلك بما ورد في كلام العرب ، كما في قول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ (٣)

والأصل : زج أبي مزادة القلوص , ففصل بينهما بما ليس بشبه الجملة وهو (المفعول به) .

---

(١) البيت من البسيط في ديوانه صـ ٤٢ ، وهو من شواهد : الكتاب ١٧٩/١، المقتضب ٣٧٦/٤، الإنصاف ٣٥٤/٢ ، شرح المفصّل ٢٥٧/١ ، ١٠٥/٢ ، اللمحة في شرح الملحة ٥٦١/٢ ، الخزانة ١٠٨/٤ الإيغال : الإبعاد يقال أوغل في الأرض إذا أبعد فيها ، والأواخر : جمع آخرة ، وهو العود في آخر الرحل يستند إليه الراكب ، والمَيْس : شجر يتخذ منه الرحال . راجع : الخزانة ١٠٩/٤ ، ١١٠

(٢) البيت من السريع في ديوانه صـ ٧١ ، وهو في الديوان مؤلف من بيتين هما :

لمّا رأتْ سَاتِيْدَما استَعْبَرَتْ أخوالها فيها وأعمامها

تذكرت أرضا بها أهلها لله – دَرُّ اليومَ – مَن لَامَهَا

ومن شواهد : الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ٣٧٧/٤ ، الإنصاف ٢/ ٣٥٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٠٥/١ ، المقاصد الشافية ١٨٦/٤ ، الخزانة ٤٠٦/٤

و(سَاتِيدَمَا) : اسم جبل وهو اسم مركب من اسمين . واستعبرت: أي بكت.

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، ولم أصل إلى قائله ، وهو من شواهد : الخصائص ٤٠٨/٢ ، الإنصاف ٣٤٩/٢ ، المساعد ٣٧٢/٢ ، شرح الأشموني ١٨٠/٢ قال البغدادي : يقال : زججته زجاً : إذا طعنته بالزُّج وهي الحديدة التي في أسفل الرمح ، القَلوص : الناقة الشابة . راجع : الخزانة ٤١٥/٤

وقد عَدَّ ابن عصفور [١] هذه الضرورة من الضرائر الحسنة دون أن يعلل لهذا الحسن . وأرى أن العلة ما سبق ذكره من أن شبه الجملة يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها . وغير ذلك من الشواهد الكثيرة .

كما نظَّر ابن عصفور [٢] هذا الحسن أيضاً في الفصل بين المتضايفين بالمعطوف كما في قول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ [٣]

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته ، حيث قدم المعطوف وحرف العطف وفصل بهما بين المتضايفين ، ثم حذف الضمير لفهم المعنى .

وأرى أن الفصل بين المتضايفين لا يجوز في اختيار الكلام لشدة الاتصال بينهما ويجوز في ضرورة الشعر ، والفصل بشبه الجملة بينهما هو أحسن الضرورات .

---

(١) انظر : ضرائر الشعر صـ ١٩٤

(٢) انظر : السابق

(٣) البيت من المنسرح في ديوانه صـ ٢١٥ ، وهو من شواهد : الكتاب ١/١٨٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٨٦/٢ ، الارتشاف ٤/ ٢٢٠٦، شرح الأشموني ١٧٧/٢ ، الخزانة ٢/ ٣١٩

الفصل الثاني :
الضرورات القبيحة

المبحث الأول : الزيادة

تولد الواو من إشباع الضمة

قد يؤدي نقصان حرف من الكلمة إلى إخلال بالوزن مما يضطر الشاعر إلى إشباع حركة الحرف فينشأ عنها حرف من جنس الحركة ، فالألف عن الفتحة ، والواو عن الضمة ، والياء عن الكسرة .

وقد عدَّ العلماء هذه الزيادة للحروف التي تتولد من الحركات من الضرائر الشعرية . [١]

ومن ذلك تولد الواو من الضمة ، كما في قول ابن هرمة :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَـفُّتِنَا يَوْمَ اللِّقَاءِ إلى أَحْبَابِنَا صُورُ

وأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فأَنْظُورُ [٢]

والأصل : فأنظُرُ ، فنشأت الواو من إشباع الضمة .

وكقول الشاعر :

خودٌ أناةٌ كالمَهاة عُطْبولْ كأنَّ في أنيابها القَرَنْفُولْ [٣]

أراد : القَرَنْفُلْ ، فأشبع الضمة فنشأت الواو .

وغير ذلك من الأبيات التي أشبعت فيها الفتحة فأنتجت ألفاً ، والكسرة فأنتجت ياء . [٤]

---

[١] انظر: الأصول لابن السراج ١٢/٣ ، ٤٥٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٣٥ ، ٣٦ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٢٠٢ ، وراجع : المقتضب ٢٥٦/٢

[٢] البيتان من البسيط في ديوانه صـ ١١٧ ، ١١٨ برواية : (يوم الفراق) ، وهما من شواهد : الخصائص ٣١٨/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٣٥ ، اللمحة في شرح الملحة ٧٨١/٢ ، اللباب في علوم الكتاب ٣٠٩/٩ ، الهمع ٢٣٦/٣ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٢٠٢

[٣] بيتان من مشطور الرجز ، ولم أهتد إلى قائلهما ، وهما من شواهد : الخصائص ١٢٦/٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٣٥ ، الممتع لابن عصفور صـ ١٠٩ ، الإنصاف ٢٢/١ ، ٢٣ ، المقاصد الشافية ٤٢٣/٦ الخود : الفتاة الحسنة الخلق ، والعطبول : الفتاة الجميلة الفتية الممتلئة طويلة العنق ، والقرنفول : نبات هندي رائحته طيبة . اللسان (خ و د) ، (ع ط ب ل) ، (ق ر ن ف ل)

[٤] راجع : الخصائص ١٢٥/٣ وما بعدها ، الإنصاف ١/ ٢٣ وما بعدها ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٣٥ وما بعدها ، اللمحة في شرح الملحة ٧٨٠/٢ ، ٧٨١ ، المقاصد الشافية ٣٩٤/٥ وما بعدها ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٢٠٢ ، ٢٠٣

وقد عدَّ السيوطي هذه الضرورة من أقبح الضرائر حيث قال :" من أقبح الضرائر الشعرية : الزيادة المؤدية لما ليس أصلًا في كلام العرب " [١]، بينما عدها ابن السراج من ضرائر الزيادة الشاذة التي لا يقاس عليها . [٢]

وأرى أن قبح هذه الضرورة ناشيء – كما قال السيوطي – من خروج الكلمة عن أصلها ، فتصبح بهذا الخروج بلا أصل في كلام العرب .

---

[١] الهمع ٢٣٦/٣ ، الاقتراح صـ ٣٣

[٢] انظر : الأصول لابن السراج ٤٥٠/٣

تشديد الميم في (فم)

أصل (فم) : (فَوْهٌ) ، فحذفت الهاء للتخفيف ، لكن الاسم لما صار على حرفين ، والثاني منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين فيوديء به إلى الإجحاف ، فأبدلوا من الواو ميماً لقربهما في المخرج، فقالوا (فم) . [١]

وتسقط الميم من هذا الاسم في حال الإضافة ، إلا أن النحاة اختلفوا في بقائها في الشعر والنثر بين مجيز ومانع ، فأجاز ابن مالك ، وأبو حيان والأزهري ، والسيوطي ، والأشموني وغيرهم بقاء الميم في حال الإضافة لورود السماع بذلك [٢] ، ومنه قولُه صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده لَخُلوفُ فمِ الصائم أطيبُ عند الله تعالى من ريح المسك) . [٣]

وقولُ رؤبة : **كَالحُوتِ لا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ** [٤]

وذهب الفارسي ، وابن عصفور إلى أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر ضرورة [٥] ، بل ذهب ابن عصفور [٦] إلى أن الأقبح من ذلك في الضرورة أن تعوض الميم مشددة في حال الإضافة ، نحو قول الراجز : **يا لَيْتَها قد خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهِ حتى يَعودَ البحر في أُسْطُمِّهِ** [٧]

وعلق أبو حيان على ذلك فقال : " فجعل التشديد مع الإضافة من أقبح الضرورات " [٨]

لكن أبا حيان رد قول ابن عصفور فقال : ، وليس التشديد كما زعم، بل إن يعقوب ، واللحياني نقلا التشديد، وأن اللحياني نقل أنه جمع على أفمام، فعلى هذا التشديد لغة لا ضرورة [٩] ، **إلا أنّ ابن جني ، وابن سيدة ردا القول بأن التشديد لغة** .[١٠]

وأرى أن بقاء الميم جائز في الشعر والنثر في حال الإضافة لثبوت ذلك سماعاً ، وما ورد من التعويض عن الواو بالميم المشددة شعراً فإنه يعد من أقبح الضرائر الشعرية .

---

[١] انظر : الممتع لابن عصفور صـ ٢٥٩ ، وراجع : المقتضب ١٥٨/٣

[٢] **انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٩ لابن مالك ، الارتشاف ٢/ ٨٤١ ،المساعد ٣٠/١ ، التصريح ٦٠/١ ، الهمع ١٣٢/١ ، شرح الأشموني ٥٣/١**

[٣] الحديث رواه أبو هريرة في صحيح مسلم برقم : ١١٥١ ، وصحيح البخاري برقم : ١٩٠٤

[٤] **البيت من الرجز في ديوانه صـ ١٥٩، وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ ، توضيح المقاصد ٣٥٢/١ ، المساعد ٣٠/١**

[٥] انظر: المسائل البصريات ٨٩٣/٢ ، البغداديات صـ ١٥٦ ، ١٥٩ ، المسائل العسكرية صـ ١٧٣، المقرب ٢١٦/١ ، وراجع : الهمع ١٣٢/١ ، شرح الأشموني ٥٣/١

[٦] انظر : الممتع لابن عصفور صـ ٢٥٩ ، المقرب ٢١٦/١ ، وراجع : التذييل والتكميل ١٨٧/١

[٧] البيت يروى (حتى يعود الملك) وهي الرواية المشهورة ، وروى بضم الفاء، وفتحها عن أبي زيد ، ومنعه الأكثرون. والبيت للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٧/٢ ، وهو من شواهد : سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، الممتع صـ ٢٥٩ ، اللسان (ف و هـ) ، تاج العروس ٧٦/١٩ ، خزانة الأدب ٤٩٣/٤ ، ٤٩٦ ، الهمع ١٣٠/١

[٨] التذييل والتكميل ١٨٧/١

[٩] انظر : التذييل والتكميل ١٧١/١ بتصرف ، وراجع : تمهيد القواعد ٢٧٠/١

[١٠] انظر : سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، ٤١٧ ، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة ٤٣٢/٤ ، ٤٣٣

قطع همزة الوصل في وسط الكلام

همزة الوصل هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وهي تثبت في أول الكلام ، وتسقط في درجه ، فإذا ثبتت في وسط الكلام عُدَّ ذلك ضرورة ، بل إن بعض العلماء عدوه من أقبح الضرورات كابن السراج ، وتتحول إلى همزة قطع ، ومن ذلك قول الراجز :

يَا نفسُ صَبراً كلُّ حَي لاقِ وكُلُّ إثْنَينِ إلَى افْتِراقِ [١]

وكقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوَزَ الإثْنَيْنِ سرٌّ فإنَّه بِكُثرٍ وَتكثيرُ الوُشاةِ قَمِينُ [٢]

فقطع همزة (الاثنين) .

وكقول الشاعر :

لا نَسبَ اليومَ ولا خُلّةً إتسعَ الخرقُ على الرّاقعِ [٣]

فقطع ألف (اتسع) .

وقد عدت هذه الضرورة من ضرائر الزيادة ، وذهب ابن جني ، وابن عصفور ، وابن عقيل ، والآلوسي وغيرهم إلى أن هذا الإثبات لها يكثر في أوائل أنصاف الأبيات ؛ لأنها حينئذ تكون في ابتداء الكلام. [٤]

وقطع الهمزة في هذا الموطن أسهل من قطعها في حشو البيت؛ لأن المصراع كثيراً ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتاً كاملاً .[٥]

قال السيرافي : " وإنما يكثر هذا في النّصف الأخير؛ لأنهم كثيراً يسكتون على النّصف الأول، فيصير كأنّه مبتدأ " [٦]

---

[١] البيت من الرجز بلا نسبة ، وهو من شواهد : الخصائص ٤٧٧/٢ ، شرح الشافية للرضي ١٨٤/٤ ، الارتشاف ٢٣٨٣/٥ ، المقاصد الشافية ٤٩٣/٨

[٢] البيت من الطويل في ديوانه صـ ١٦٢ ، وهو من شواهد : اللباب ١٠٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥، ضرائر الشعر صـ ٥٤ ، شرح الشافية للرضي ٢٦٥/٢ ، المساعد ٦١٥/٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٨٧/٤ القمين: الجدير بالأمر.

[٣] البيت من السريع نسب لأنس بن العباس بن مرداس السلمي ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٨٥/٢ ، الأصول ٤٠٣/١ ، اللمع صـ ٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢ ، ٩٤ ، ٥/ ٣٠٩ ، اللمحة في شرح الملحة ٤٩١/١ ، الهمع ٤٠٣/٣

[٤] انظر : المنصف ٦٧/١ ، ضرائر الشعر صـ ٥٣ ، ٥٤ ، المساعد ٦١٥/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٩٣ ، وراجع : الارتشاف ٢٣٨٣/٥

[٥] انظر : المنصف ٦٧/١ بتصرف ، وراجع : شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٩/٥ ، القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين دراسة على ألفية ابن مالك د/ إبراهيم بن صالح الحندود صـ ٢٠٧

[٦] شرح كتاب سيبويه ٢٠٣/١ ، وراجع : شرح الشافية للرضي ٢٦٦/٢

فإذا وقعت هذه الهمزة في حشو البيت فإنه يكون قبيحاً ورديئاً كما قال ابن السراج [١] ، أو قليلاً كما قال ابن عصفور [٢] ، والرضي [٣] ، والبغدادي . [٤]

وأرى أن قطع همزة الوصل في حشو البيت يعد ضرورة قبيحة كما قال ابن السراج ، وذلك لمخالفة القاعدة ، وهو سقوطها في الدرج ؛ لعدم الحاجة إليها في أثناء الكلام إلا أن هذه الضرورة حدثت لإقامة الوزن ، وأما قطعها في أول الشطر الثاني فلا تعد قبيحة كما قال ابن جني ، وابن عصفور ، وابن عقيل ، والآلوسي وغيرهم ؛ لأن الهمزة فيه كأنها وقعت أولاً .

---

[١] انظر : الأصول في النحو ٤٤٧/٣

[٢] انظر : ضرائر الشعر صـ ٥٤

[٣] انظر : شرح الشافية ١٨٣/٤

[٤] انظر : شرح أبيات المغني ٣٤٢/٤

المبحث الثاني : النقصان

حذف الواو والياء من (هو ، وهي)

الضمير في (هو ، وهي) مكون من حرفين كما ذهب إلى ذلك البصريون ، بينما ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فيهما هو الهاء وحدها ، ولذلك لم يجز البصريون أن يحذف منهما الواو والياء وأجازه الكوفيون . [١]

وقد أخذ برأي البصريين في عدم الحذف بعض العلماء كالسيرافي ، وابن الشجري ، وابن عصفور وغيرهم ؛ ولذلك عدوا هذا الحذف في الشعر ضرورة ، بل عدوه من أقبح الضرائر .

قال ابن الشجري بعد ذكره لقول الشاعر: **فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ**[٢]

" وقد حذفوا الميم من (بينما) فى الشّعر، وهو من أقبح الضّرورات أراد: فبينما هو، فحذف ميم (ما)، وواو (هو) كما حذف الآخَرُ ياءَ (هي) في قوله : **دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا** [٣]

شبّهوا الواو والياء المتحرّكتين الأصليتين بالواو والياء الساكنتين الزائدتين فى نحو: لقيتُهُو، ومررت بِهِى، وخُذُوهو، وإليهى ". [٤]

وقد علل السيرافي لقبح هذه الضرورة بأن الواو ، والياء فيهما متحركتان تثبتان في الوقف . [٥]

كما علل ابن عصفور بأن حذف الواو والياء من (هو ، وهي) أقبح من حذفهما من الضمير المتصل ؛ لأنه لم يتوصل إلى حذفهما إلا بعد تسكينهما وهو ضرورة ، كما أن حذفهما يؤدي إلى بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد ، وهذا قبيح ؛ لأنه عرضة للابتداء به ، فلا يكون على أقل من حرفين : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه . [٦]

وأرى قبح هذه الضرورة في حذف الواو والياء من (هو ، وهي) ؛ لأنهما متحركتان تثبتان وصلاً ووقفاً ، كما أن هذا الحذف يؤدي إلى إخلال ببناء الكلمة ببقائهما على حرف واحد وهذا غير جائز .

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٢ ، الإنصاف ٥٥٧/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي صـ ٥٣

[٢] البيت من الطويل ، وينسب للعجير السلولي ، وللمُخلَّب الهلالي ، وهو من شواهد : الأصول لابن السراج ٤٦٠/٣ ، الخصائص ٧٠/١ ، الإنصاف ٤١٧/٢ ، ٥٥٧ ، اللباب للعكبري ٤٨٨/١ ، اللمحة في شرح الملحة ٧٨٤/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي صـ ٥٢ يشري : يبيع ، ورخو : إشارة إلى عظمه واتساعه ، والملاط : مقدم السنام أو جانبه ، فهو يصف بعيراً ضل عن صاحبه حتى يئس من العثور عليه وجعل يبيع رحله فبينا هو كذلك سمع منادياً يبشر به راجع : خزانة الأدب ٥/ ٢٥٨ ، ٢٥٩

[٣] البيت من الرجز المشطور بلا نسبة ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٣٠ ، الخصائص ١/ ٨٩ ، اللباب للعكبري ١٠١/٢ ، المقاصد الشافية ٢٣/٨

[٤] أمالي ابن الشجري ٥٠٦/٢

[٥] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٣٠

[٦] انظر : ضرائر الشعر صـ ١٢٧ بتصرف ، وراجع : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٥٣

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهي غير مفردة

إذا حذف الموصوف جاز إقامة الصفة مقامه ، وذلك في النعت الخاص كالعاقل الذي لا يكون إلا للإنسان ، فإن وقع في غير ذلك من الكلام كان قبيحاً.

قال ابن السراج : " اعلم أَنَّ إقامةَ النعتِ مقامَ المنعوتِ في الكلامِ قبيح إلا أَنْ يكونَ نعتًا خاصًا يخصُّ نوعًا مِنَ الأَنواعِ كالعاقِل الذي لا يكونُ إلا في الناسِ ، والكاتبِ ومَا أَشبهَ ذلكَ مِمّا تقعُ بهِ الفائدةُ ويزولُ اللبسُ ، فإذَا اضطرَ الشاعرُ فلَهُ أَن يقيمَ الصفةَ مقامَ الموصوفِ التي وضعتْ ليوصفَ بِها معَ صلتِها "[١]

وقد ذكر ابن السراج بيتاً عده قبيحاً لدخول (يا) الندائية على ما فيه الألف واللام ، وقد حذف فيه الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، كما عده قبيحاً أيضاً السيرافي ، وابن عصفور وهو قول الشاعر: **مِنْ أَجلكِ يا التي تَيّمْتِ قَلبي وأَنْتِ بَخيلةٌ بالوُدِّ عَني** [٢]

يريد : (يا أيتها التي تيمت) ، فأَدخلَ (يا) علَى (التي) وحرفُ النداءِ لا يدخلُ علَى ما فيهِ الأَلفُ واللامُ إلا في اسمِ اللهِ عز وجلَّ [٣] ، كما أقام الصفة مقام الموصوف المنادى بعد حذفه.

وقد زاد السيرافي ، والقزاز القيرواني ، وابن عصفور [٤] على ما ذكره ابن السراج من أبيات عدوها من الضرورات القبيحة في إقامة الصفة مقام الموصوف .

ومما عده النحاة جائزاً حذف الموصوف وقيام الصفة الجملة مقامه ، وذلك إذا كان المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو بفي كقولهم : (منَّا ظعن ومنَّا أقام) ، أَي (منا فريقٌ ظعنَ، ومنّا فريقٌ أَقامَ) ، و(ما في الناس إلا شكرَ أو كفرَ) ، أي إنسان شكر ، أو إنسان كفر ، وكقول الشاعر :

لَو قُلتَ مَا فِي قَومِها لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلهَا في حَسَب ومَيسَمِ [٥]

أي : لو قلت ما في قومها أحد ، فحذف الموصوف وأقام جملة (يفضلها) مقامه . [٦]

---

[١] الأصول ٤٦٢/٣ ، ٤٦٣

[٢] البيت من الوافر ولم ينسب لقائل محدد ، وهو من شواهد : الكتاب ١٩٧/٢ ، المقتضب ٢٤١/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ ، تمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧ ، الهمع ٣٦/٢

[٣] انظر : الأصول ٤٦٣/٣ ، وراجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٤٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٧٠

[٤] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٤٨ ، ١٤٩ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ ١٩٤ ، ١٩٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٦٩ : ١٧٢

[٥] البيت من الرجز نسب إلى حكيم بن معية ، أو لأبي الأسود الحماني ، وهو من شواهد : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٥/١ ، الخصائص ٣٧٠/٢ ، الارتشاف ١٩٤٠/٤ ، الهمع ١٢٨/٣ ، شرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، الخزانة ٦٢/٥ ، ٦٣

[٦] انظر : أوضح المسالك ٣٢١/٣ ، الهمع ١٥٧/٣ ، الخزانة ٦٢/٥ ، ٦٣

فإن لم يكن المنعوت بعض اسم مخفوض بـ (مِنْ) أو بـ (في) كان حذف النعت من أقبح الضرورات [١] كما في قول الشاعر : **أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتى أَضَع الْعِمامَةَ تَعرِفوني** [٢] حيث حذف الموصوف لضرورة الشعر ، وأقام صفته مقامه وهي جملة ، أي أنا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا الأمور وكشفها. [٣]

وقول الآخر : ..... **تَرمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرمَى الْبَشَرِ** [٤]

أراد: بكفي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.[٥]

قال الأنباري : " أي: بكفَّيْ رجل كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف الذي هو (رجل) وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظًا وإن كانت داخلة على غيره تقديرًا " [٦]

وقد ضُعِّف هذا الحذف ؛ لأن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضًا من اسم متقدم مجرور بـ (من) أو بـ (في) . [٧]

وأرى جواز وقوع هذه الضرورة في إقامة جملة النعت محل المنعوت ، إلا أنها قبيحة لخروجها عما اشترطه النحاة في أن النعت لا بد أن يكون صالحًا لمباشرة العامل بعد حذف المنعوت ، أو أن يكون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو بفي .

---

[١] انظر : الارتشاف ١٩٤٠/٤ ، البحر المحيط ٩٧/٥ ، ٣٦٣/٧ ، الدر المصون ١٩٩/٥ ، ٣٣٩/٩ ، مغني اللبيب ٤٦٨/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٧/٣ ، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٤٨٦/٨ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٩٨/١٠ ، ٤٩٩

[٢] البيت من الوافر لسُحَيْم بن وَثِيلٍ الرِّياحيّ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٠٧/٣ ، الكشاف ٨٦/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، توضيح المقاصد ١٢١٣/٣ ، تمهيد القواعد ٣٩٨٧/٨ ، المقاصد الشافية ٦٤٩/٥ ، المقاصد النحوية للعيني ٢٣١/١ ، ١٨٣١/٤

[٣] انظر : توجيه اللمع صـ ٤١١ ، توضيح المقاصد ١٢١٣/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٤٦٨/٣ ، المغني ٤٦٨/٢، شرح الأشموني ١٦٠/٣ ، حاشية الصبان ١٩٤/١

وقد خرج البيت تخريجات أخرى منها أن : (جلا) علم محكي لا ممنوع من الصرف على أَنه مَنْقُول من نَحْو قَوْلك : (زيدٌ جلا) فَيكون جملَة لَا من قَوْلك : (جلا زيد) .

وقال سيبويه : " كأنه قال أنا ابن الذي يقال له جلا ". الكتاب ٢٠٧/٣ ، وراجع : المغني ٤٦٨/٢ ، ٤٢٥/٦ ، توضيح المقاصد ١٢١٣/٣ ، التصريح ٣٣٨/٢ ، حاشية الصبان ١٩٤/١ ، ٣٨٢/٣

[٤] البيت من الرجز المشطور ، ولم أستدل على قائله ، وقبله : **مَالكَ عنْدِي غَير سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَير كبدَاء شَدِيدَة الوَتَر** وهو من شواهد : الأصول في النحو ١٧٨/٢ ، الخصائص ٣٦٧/٢ ، الإنصاف ٩٤/١ ، المقاصد النحوية ١٥٥٨/٤ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢/٤

[٥] انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٦/٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢/٤

[٦] الإنصاف ٩٤/١

[٧] انظر : البحر المحيط ٩٧/٥ ، ٣٦٣/٧ ، أوضح المساك ٢٨٦/٣ ، ٢٨٧ ، التصريح ١٢٧/٢ ، شرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٤

ترخيم غير المنادى

الأصل في الترخيم أن يكون للمنادى ؛ لأن النداء باب حذف واستخفاف ، فجاز الترخيم فيه ، لأنه حذف من الاسم ، ولا يجوز أن يحدث هذا الحذف في غيره إلا في حال الضرورة .[١]

وقد أجاز ذلك سيبويه ، والجمهور [٢]. قال سيبويه : " واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر "[٣]

وقد وردت هذه الضرورة في عدد من الأبيات ، ومن ذلك قول زهير :

خُذوا حَظَّكُم يا آلَ عِكرِمَ وَاذكُروا أَواصِرَنا وَالرحمُ بِالغَيبِ تُذكَرُ[٤]

أراد : عكرمة ، فحذف التاء ، وأبقى على حركة الحرف الذي قبلها .

وكقول جرير : **أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماماً وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما** [٥]

أراد : أمامة ، فحذف التاء ، وأبقى على فتح الميم قبلها ، وأشبع الفتحة ، فصارت ألفاً للإطلاق .

وكقول ابن حَبْناء التميمي:

إنّ ابنَ حارثَ إنْ أشتَقْ لرُؤْيتِه أو أمتَدِحْه فإنّ الناسَ قد عَلِمُوا [٦]

أراد : (ابن حارثة) ، فرخم في غير النداء ، وأبقى الثاء مفتوحة .

وغير ذلك الكثير من الأبيات .

إلا أن المبرد رد هذه الأبيات وغيرها مما قيل فيه إنه ترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، وأنكر

---

[١] انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ ١٩٢ ، وراجع : الأصول في النحو لابن السراج ٤٥٧/٣ وما بعدها ، أسرار العربية صـ ٢٤٠ ، ٢٤١

[٢] وذلك على لغة من نوى رد المحذوف ، أما ترخيم الاضطرار على لغة من لا ينوي رد المحذوف فقد اتفق النحويون على جوازه . ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ٩٤ ، ٩٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٣٦ ، حاشية الصبان ٢٧٣/١ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤١

[٣] الكتاب ٢٣٩/٢ ، وراجع : الأصول في النحو ٣/ ٣٥٩ ، توضيح المقاصد ١١٢٦/٣

[٤] البيت من الطويل في ديوانه صـ ٥٧ ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧١/٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٩٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ١٩٢ ، الخزانة ٣٢٩/٢

[٥] البيت من الوافر في ديوانه صـ ٢٢١ ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٠/٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٩٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ١٩٣ ، أوضح المسالك ٧٠/٤

فالشاعر يقول : إن العهود التي كانت بيني وبين المخاطبين قد انقطعت ، كما أن أمامة أصبحت بعيدة عن نفسي. انظر : المقاصد النحوية ١٧٥٨/٤

[٦] البيت من البسيط ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٢/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ١٩٢، تمهيد القواعد ٣٦٥٠/٧ ، ٣٦٥١ ، المقاصد النحوية ١٧٥٩/٤

ذلك معللا بعدم جوازه في الشعر ، ولذلك تأول ما ورد من أبيات في ذلك . [١]

وقد عدَّ أبو زيد الأنصاري هذه الضرورة من أقبح الضرورات ، وذلك في تعليقه على بيت جرير فقال : " فأجراه في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء وهذا من أقبح الضرورات ؛ وذلك أن النداء باب حذفٍ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة يحذف منه التنوين فحذف في الترخيم أواخر المناديات كما حذف التنوين ". [٢]

كما عَّد ابن الشجري أيضاً هذه الضرورة من الضرورات المستقبحة فقال معللاً ذلك : " **اعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم في غير النداء ، فإنه من الضرورات المستقبحة ؛ لأن الترخيم إنما يستحقه المنادى ، وليس كل منادى يُرخم ، وإذا لم يكن كل منادى يرخم ، فغير المنادى بعيد من الترخيم ، فمن اضطر إليه فجعل الاسم قائماً بنفسه ، فهو أسهل ؛ لأنه كأنه غير مرخم إذا لم يبق فيه للترخيم دلالة** " [٣]

كما عدَّها النحاس ، والبغدادي أيضاً من أقبح الضرورات فقال النحاس : " وأنشد الفراء وحده :

وما أدري وظنّي كلّ ظنّ أمسلمني إلى قَومي شَرَاحِ [٤]

.... والقول فيه ما حكاه أبو إسحاق قال: أنشدنا محمد بن يزيد (أأسلمني) وزعم الفراء أنه يريد بشراح: شراحيل. **وهذا من أقبح الضرورات أن يرخّم في غير النداء** " . [٥] فرخم (شراحيل) بحذف آخره، كما حذف حرف العلة الزائد قبله، وأبقي الحرف الذي كان قبلها وهو الحاء على حركته على حد قولهم في ترخيم منصور: يا منص .[٦]

---

[١] حيث ذهب بـ (عكرم) مذهب القبيلة ، فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث ، وزعم أن الرواية في البيت الثاني : (وما عهد كعهدك يا أماما) . راجع : المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢

لكن المبرد لم يصرح بذلك ، بل ألمح إليه ، وراجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ٩٩ وما بعدها ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٣٨ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٤١ ، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن صـ ١٠١ ، ١٠٢

[٢] النوادر في اللغة ٢٠٧/١

[٣] أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢

[٤] البيت من الوافر ، وقد نسب إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ، المحتسب ٢٢٠/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٧ ، ١٣٩ ، الإبانة في اللغة العربية للعوتبي ٢١١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١ ، التذييل والتكميل ١٨٧/٢ ، المقاصد الشافية ٣٤٤/١ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥٦/٦

[٥] إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس ٤٢٢/٣ ، ٤٢٣ ، وراجع : خزانة الأدب ٣٦٤/٢

[٦] انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٤٠

وأرى قبح هذه الضرورة رغم وقوعها كما قال العلماء ؛ وذلك لأنها خرجت عن القاعدة التي وضعها العلماء في أن الترخيم يكون للاسم المنادى ؛ لأنه باب حذف واستخفاف وغيره باب إتمام وإكمال .

حذف أكثر من حرف في آخر الكلمة لغير الترخيم

قد يضطر الشاعر إلى حذف أكثر من حرف من آخر الكلمة لغير الترخيم ، وهو ما يؤدي إلى إجحاف بالكلمة كقول لبيد :

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فتقادمت بالحَبْسِ فالسُّوبانِ [١]

أراد : درس المنازل ، فحذف الزاي واللام .

وكقول علقمة بن عبدة :

كَأنّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الكتّانِ مَلْثُومُ [٢]

أراد: بسبائب الكتان . وغير ذلك من الأبيات . [٣]

وقد عَدَّ الرضي وغيره هذه الضرورة من أقبح الضرورات [٤] ؛ لأن هذا الحذف يؤدي إلى إجحاف بالكلمة .

كما وصف ابن عصفور هذه الضرورة بأنها قليلة جداً لا يجوز القياس عليها . [٥]

وأرى قبح هذه الضرورة كما ذهب إليه العلماء ؛ لأن هذا الحذف في الكلمة أدى إلى الإجحاف بها ، فوقوعها غير جائز .

---

[١] البيت من الكامل في ديوانه صـ ٢٦٦ برواية (وتقادمت) ، وهو من شواهد : الخصائص ٨٢/١ ، اللباب ٤٠٠/١ ، شرح الشافية للرضي ٣٩٨/٤ ، لسان العرب (ن ز ل) ، الارتشاف ٢٤١٨/٥ ، المقاصد النحوية ٢٠٩/١ ، الاقتراح صـ ٥٣ . درس : زال أثره ، ومتالع : جبل بناحية البحرين بين السودة والأحساء ، وأبان : اسم جبل ، والحبس ، والسومان : موضعان .

راجع : اللسان (ت ل ع) ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٧٦/٥

[٢] البيت من البسيط في شرح ديوانه صـ ٤٦، وهو من شواهد : الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٩/٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢١٠/١ ، اللسان (ب ر ق) ، الارتشاف ٢٤١٨/٥ المفدم : الذي على فمه خرقة ، الملثوم : هو المتلفع بها على فمه . اللسان (ف د م) ، (ل ث م) ، شرح ديوان علقمة صـ ٤٦

[٣] راجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٠٦ وما بعدها ، ضرائر الشعر صـ ١٤٢ ، ١٤٣

[٤] انظر : شرح الشافية للرضي ٣٩٨/٤ ، لسان العرب (ت ل ع) ، معجم البلدان لياقوت الحموي ٦٢/١

[٥] انظر : ضرائر الشعر صـ ١٤٢

حذف الجازم وبقاء عمله

جاء الفعل المضارع مجزوماً دون أن يسبق بجازم ، وقد عده النحاة من الجزم بتقدير لام الأمر ضرورة ؛ لأنها تجزم الفعل فحقها ألا تحذف .

قال سيبويه : " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في ضرورة الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة " [١]

ومن شواهد ذلك الشاهد المعروف :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالا [٢]

قالوا : أراد (لتفد) فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم.

وقال الآخر :

فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدىَ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ[٣]

أراد : ولأدْعُ. وغير ذلك من الشواهد .[٤]

والعلماء إزاء هذه الضرورة بين مجيز ومانع ، فذهبَ سيبويه إلى أن ذلك جائز ؛ لأنَّه يُشبه بعامل الجر [٥] ، ولذلك ارتضى المتنبي هذه الضرورة فركن إليها حين اضطره النظم إلى جزم الفعل حيث يقول :

جَزَى عَرَباً أَمْسَتْ بِبُلْبَيْسَ رَبُّها بِمَسعَاتِها تَقَرَر بِذاكَ عُيونُها [٦]

أي : لتقررَ على الأمر ، فحذف اللام . [٧]

---

[١] انظر : الكتاب ٨/٣ ، الأصول لابن السراج ١٥٧/٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥

[٢] البيت من الوافر وقد اختلف في نسبته فنسبه الرضى في شرح الكافية ١٢٥/٤ إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شذور الذهب صـ٢٣٦ إلى أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وليس في ديوانه ، وينظر : الكتاب ٨/٣ ، المقتضب ١٣٠/٢ ، الإنصاف ٤٣٢/٢ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى صـ٥٧ ، في الضرورات الشعرية لخليل الحسون صـ٣٥ . التبال : سوء العاقبة ، وأصله : الوبالَ – بالواو – فأبدلت الواو تاء . وأصل الفعل (تفدي) بالياء ، إلا أن الياء قد حذفت ، وهي لا تحذف إلا أن يسبقها جازم ولم تسبق ، ولذلك خرج على الضرورة، أو أن لام الأمر مقدرة ، وقد جزم الفعل بها .

[٣] البيت من الوافر واختلف في نسبته فنسب إلى الأعشى ، وإلى الحطيئة ، وقيل : لدثار بن شيبان وربيعة بن جشم . ينظر : مجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٩/١ ، الإنصاف ٤٣٢/٢ ، شرح المفصل ٢٥١/٤ وأندى : أفعل تفضيل من قولهم (ندى صوت فلان يندى ندى) إذا ارتفع وبعد .

[٤] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ١٥٠ ، في الضرورات الشعرية د/ خليل بنيان الحسون صـ ٣٥

[٥] انظر : الكتاب ٨/٣ ، ٩

[٦] انظر : شرح ديوان المتنبي ٢٤٩/٤

[٧] انظر : السابق ، في الضرورات الشعرية د/ خليل بنيان الحسون صـ ٣٥

وذهبَ المبرد إلى أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ عوامل الأفعالِ لا تضمرُ وأضعفها الجازمة ؛ لِأَن الْجَزْم فِي الْأَفْعَال نَظِير الخفض فِي الْأَسْمَاء [١] ، ولذلك حكم على البيت الأول بأنه غير معروف مع أنه في كتاب سيبويه .

وقد عدَّ الأعلم الشنتمري [٢] ، والقزاز القيرواني [٣] ، وابن عصفور [٤] هذه الضرورة من أقبح الضرورات معللين ذلك بأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، وذلك بالقياس على إضمار الجار وإبقاء عمله .

وأرى أن هذه الضرورة جائزة الوقوع في الشعر إلا أنها قبيحة كما قال الأعلم وغيره ؛ لأن الجوازم أضعف من عوامل الجر ، وحروف الجر لا تضمر ، فالأولى ألا تضمر عوامل الجزم .

---

[١] انظر : المقتضب ١٣٢/٢ ، ١٣٣ ، وراجع : الأصول لابن السراج ١٧٥/٢ ، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن صـ ١٦١

[٢] انظر : هامش كتاب سيبويه (بولاق) ٤٠٩/١ ، وراجع: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٣٥/٤

[٣] انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ١٧٥

[٤] انظر : ضرائر الشعر صـ ١٤٩ ، وراجع : شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٣٤/٤

المبحث الثالث : الإبدال والتغيير
وضع فعل الأمر موضع الاسم

قال الشاعر :

ألا يا أمَّ فَارِعَ لا تَلُوْمِي على شيء رَفَعْتُ به سماعي
وكُوني بالمكارم ذَكِّرِيني ودَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ [1]

ذهب النحاة إلى أن البيت نادر ؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية ، وخبر كان وأخواتها كخبر المبتدأ لا يكون كذلك ، وتأويله : (وكوني مذكّرة بالمكارم) حيث وضع الأمر موضع الخبر ،كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ۚ ﴾ [2]، أي: فيمد. [3]

وقد ذهب السيرافي ، وابن عصفور إلى أن ذلك ضرورة , وحكما عليها بالقبح ؛ لأنه وضع فعل الأمر (ذكّريني) مكان الاسم (مذكّرة) حيث قال السيرافي : " وهذا قبيح ؛ وذلك لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الاسم، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي مقام الاسم ، كقولك: (كان زيد يقوم) ، أي قائماً ، و(كان زيد قد انطلق) ، أي منطلقاً، ولكنه اضطر فوضع فعل الأمر موضع الفعل المستقبل في خبر كان؛ لأن ابتداء كلامه أمر، وهو قول :
(كوني) ...." [4]

وأرى أن ما ذهب إليه السيرافي ، وابن عصفور من قبح هذه الضرورة صحيح ؛ لوقوع فعل الأمر موقع الاسم في هذا الباب ، والذي يقع مكانه الماضي والمضارع . وقد خرجاه على أن (كوني) أمر في اللفظ والأمر منه لها على سبيل التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . [5]

---

[1] البيتان من الوافر وقد نسبا لشاعر من بني نهشل وهما من شواهد : البديع لابن الأثير ٤٧٣/١ ، الارتشاف ١١٤٩/٣، المساعد ٢٥٠/١ ، الهمع ٣٦٠/١ ، الخزانة ٢٦٦/٩ ، ٢٦٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٢٧/٧

[2] سورة مريم من الآية : ٧٥

[3] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ ، التذييل والتكميل ١٣٠/٤ ، مغني اللبيب ٢٣٩/٦ ، المساعد ٢٥١/١ ، تمهيد القواعد ١٠٨٠/٣ ، تعليق الفرائد ١٣٦/٤ ، حاشية الصبان ٣٣٢/١

[4] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٢٠٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، وراجع : الخزانة ٢٦٦/٩ ، ٢٦٧

[5] راجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٢٠٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٥٩

دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع

(أل) الموصولة لا تدخل إلا على الاسم المشتق كاسم الفاعل نحو: (الكاتب) ، أو اسم المفعول كـ (المكتوب) ، أو الصفة مشبهة كـ (الحُسن) . وعليه فلا تدخل على الفعل المضارع[١]، ومع هذا فقد وردت الكثير من الشواهد الشعرية دخلت فيها على الفعل المضارع كقول الفرزدق :

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٢]

فأدخل (أل) على (ترضى) ، وكقول أبي الخرق الطهوي :

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا إلى ربّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ [٣]

فقد أدخل (أل) على (يجدع ، ويتقصع) ، أراد الذي يُجَدَّعُ ، والذي يتقصع . وغير ذلك من الشواهد .

وقد خُرِّجت هذه الأبيات على الضرورة ؛ لأنه لو قال المُجَدَّعُ للزمه أن يخفض فَيُقْوِي ؛ لأن القصيدة مرفوعة ، ففر من الإقواء إلى ما هو أقبح منه

فأدخلها على الفعل . [٤]

وحكم بعض النحاة كابن السراج [٥] ، والسيرافي [٦] ، والبغدادي [٧] ، والآلوسي [٨] على هذه الضرورة بأنها من أقبح الضرورات ؛ لجعل الألف واللام بمعنى الذي مع الفعل .

---

[١] هذا رأي الجمهور ، وذهب ابن مالك ، وبعض الكوفيين إلى جواز ذلك في الاختيار.

راجع : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٣/١ ، توضيح المقاصد ٢٨٤/١ ، ٦٤٦ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٥٨/١ ، شرح الأشموني ١٥٠/١ ، ١٥١

[٢] البيت من البسيط وهو منسوب في الكتب إلى الفرزدق ، لكني راجعت الديوان ولم أعثر عليه فيه ، وهو من شواهد : الإنصاف ٤٢٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٢٤/١ ، الهمع ٢٧٧/١ ، الخزانة ٣٢/١

[٣] البيتان من الطويل وهما من شواهد : الإنصاف ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، البديع لابن الأثير ٦٥٣/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ١٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، الخزانة ٣١/١ ، ٣٢

الأعجم : المراد به الحيوان لعدم نطقه ، واليجدع : الذي قطعت أذناه ، واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يكتمه اليربوع ويُظهر غيره ، والشيخة : رَمْلَةٌ بَيْضَاءُ في بِلاد أَسَد وحَنْظَلة ، والقاصعاء : جحر لليربوع . راجع : اللسان (ج د ع) ، المقاصد النحوية ٤٣١/١ : ٤٣٥ ، خزانة الأدب ٣٦/١ : ٤١

[٤] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٩٦ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٦/١ ، وراجع : الأصول في النحو ٥٧/١ ، الخزانة ٣١/١

[٥] انظر : الأصول في النحو ٥٧/١ ، وراجع : الصحاح ١١٩٤/٣

[٦] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٩٦ ، شرح الكتاب له ٢٣٦/١

[٧] انظر : الخزانة ٣١/١

[٨] انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٢١٥

وقال ابن هشام إنها من الضرائر غير المستحسنة [١]

وحكم الفارسي على ذلك بالندرة [٢]، كما حكم عليها أيضاً بالشذوذ الخارج عن القياس . [٣]

وقد خُرِّجت الأبيات على غير الضرورة ، وأن (أل) زائدة ، والجملة صفة للحمار ، أو حال منه ؛ لجنسية أل في (الحمار) . [٤]

وقد رده البغدادي ؛ لأنه لا يصح في غيره . [٥]

وذهب السيرافي إلى أن الشاعر لم يرد (أل) الموصولة ، ولا المُعرفة ، ولكنه أراد (الذي) نفسها، فحذف الذال والياء ، وإحدى اللامين ؛ لأنه رأى أن (الذي) يلحقها الحذف فقالوا فيها (الَّذِ، والَّذْ) . [٦]

وهو قول أبطله ابن عصفور معللا ذلك بأنها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة الذي ، فلما لم تدخل إلا على الفعل المضارع دل على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام للمشابهة بينهما . [٧]

وذهب ابن مالك إلى أن ذلك لا يختص بالشعر، إذ كان يمكن أن يقول : المُرضي حكومتُهُ، وصوتُ حمارٍ يُجدعُ ، والمتقصع ، فيترك أل مع استقامة الوزن ، فإذ لم يقولوا ذلك مع تمكنهم منه دل على أنهم مختارون . [٨]

ورأي ابن مالك في هذا مبني على نظرته للضرورة بأنها ما ليس للشاعر عنها مندوحة .

وأرى أنها ضرورة لأنها وقعت في الشعر دون النثر ، كما أرى ضعف ما ذهب إليه السيرافي، وأن النحاة حكموا بهذا الحكم على هذه الضرورة بأنها من أقبح الضرائر ؛ لدخول ماحقه الاسم على الفعل .

---

[١] انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ١٥٤

[٢] انظر : المسائل العسكرية صـ ٩١

[٣] انظر : السابق صـ ١٥٣ وما بعدها

[٤] انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٢١٥ ، وراجع : الخزانة ٣١/١

[٥] انظر : الخزانة ٣١/١

[٦] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٩٧ ، شرح الكتاب له ٢٣٦/١

[٧] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٨٩ ، وراجع : الخزانة ٣١/١

[٨] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٣/١ ، وراجع : الخزانة ٣١/١

إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت

اختلف البصريون والكوفيون في جواز إلغاء أفعال القلوب إذا تقدمت ، فذهب سيبويه ، والبصريون إلى أنه لا يلغى عملها [١]، ووافقهم الفراء من الكوفيين [٢] ، والشلوبين . [٣]

وأجاز الكوفيون إلغاء هذه الأفعال متقدمة ، ووافقهم ابن الطراوة ، ولكن الإعمال عندهم أحسن.[٤]

فإذا توسطت بين المفعولين ، فقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز إلغاء عملها ، كقولك : (زيدٌ ظننت قائمٌ) ؛ وذلك لضعف العامل حينئذ بتقديم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر[٥] إلا أن الإعمال أقوى ، والإلغاء المتأخر أقوى من إعماله .

وذهب الكوفيون ، والأخفش إلى أن ذلك ليس على سبيل التخيير، بل هو لازم الإلغاء مطلقاً إذا توسط الفعل على حسب نية المتكلم . [٦]

وذهب ابن درستويه ، وابن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو الحسن، لكن إذا توسطت، فإن قدمت الاسم لم تلغ، وأعملت الفعل في ضميره، ونصبت ما بعده، فقلت: (زيدٌ ظننته منطلقًا) ، وإن قدمت الخبر، وظهر فيه الرفع ألغيته أيضًا ؛ لأنه فائت لا يسترجع، والخبر يطلب المبتدأ كما يطلب المبتدأ الخبر، نحو: (قائمٌ ظننت زيدٌ).

فإن كان المتقدم مجرورًا أو جملة أعملت ، ونويت في موضع الجملة والمجرور نصبًا، ، ولا يجوز الرفع ، تقول : (في الدار ظننت زيدًا، وأخوه منطلق ظننت زيدًا) . [٧]

ولذلك عدوا الإهمال من أقبح الضرورات في قول الشاعر:

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعدُني وَفِي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ وألْخَوَرُ [٨]

---

[١] انظر : الكتاب ١٩١/١ ، الأصول في النحو ١١٨/١ ، الارتشاف ٢١٠٧/٤ ، توضيح المقاصد ٣٨٠/١ ، الهمع ٤٩١/١

[٢] انظر : الارتشاف ٦٤/٣ ، التذييل والتكميل ٥٧/٦

[٣] انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٢/٢

[٤] انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ ، الارتشاف ٢١٠٧/٤ ، التذييل والتكميل ٥٧/٦ ، التصريح ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ ، الهمع ٤٩١/١ ، ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي صـ ١٣٥

[٥] انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ ، الارتشاف ٢١٠٧/٤ ، الهمع ٤٩١/١ ، ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي صـ ١٣٥

[٦] انظر : الأصول ١٨٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ ، الارتشاف ٢١٠٧/٤ ، تعليق الفرائد ١٦٣/٤ ، الهمع ٤٩٠/١ ، ٤٩١

[٧] انظر : الارتشاف ٢١٠٧/٤ ، التذييل والتكميل ٥٥/٦

[٨] البيت من البسيط ، نسبه سيبويه وكثيرون إلى اللعين المنقري ، وقيل : هو لجرير ، وهو في ملحقات ديوانه صـ ١٠٢٨ ، وهو من شواهد : الكتاب ١٢٠/١ ، الأصول ١٨٣/١ ، اللمع في العربية صـ ٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢ ، أوضح المسالك ٤٩/٢ ، التصريح ٣٦٩/١ ، الهمع ٤٩١/١

فقد توسط الفعل (خال) بين المبتدأ المؤخر وهو (اللؤم) والخبر المقدم وهو الجار والمجرور فأهملت.
وذهب بعض النحويين إلى أنك إذا ابتدأت باليقين ألغيت على كل حال وسَّطت أو أخرت ، وإن ابتدأت على الشك، ولم تقدم الفعل كنت مخيرًا. [١]

وأرى أن أفعال القلوب تعمل متقدمة ، فإن توسطت أو تأخرت أهملت وهذا هو الغالب لضعفها حينئذ عن أن تعمل في معموليها ، لكن حال المتكلم له دور مهم في الإعمال أو الإهمال ، فإذا ابتدأ كلامَه على ما فى نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر ، وإذا ابتدأ كلامه باليقين أهمل . وكان التأخير أقوى في الإهمال ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثُمَّ يُدْرِكُه الشكُّ [٢] ، ولذلك فإني أرى قبح هذه الضرورة وإن كانت رواية البيت بالإهمال تدل على حال الشاعر وتيقنه الذي جعله يبالغ في هجو رؤبة، أو العجاج حيث جعله ابناً للُّؤم إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه. [٣]

---

[١] انظر : الكتاب ١/١٢٠ ، الارتشاف ٤/٢١٠٧ ، التذييل والتكميل ٦/٥٥ ، الهمع ١/٤٩٠

[٢] راجع : الكتاب ١/١٢٠ ، الارتشاف ٤/٢١٠٧ ، التذييل والتكميل ٦/٥٥ ، المقاصد الشافية ٢/٤٦٨ ، ٤٦٩ ، الهمع ١/٤٩٠

[٣] راجع : التصريح ١/٣٦٩

نصب الفعل الواقع بعد الفاء في الإيجاب

ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمره وجوباً بعد الفاء بشرط أن تكون سببية ، وأن تكون مسبوقه بنفي محض ، أو طلب محض ، فإن لم يتحقق ذلك امتنع نصبه إلا في ضرورة الشعر ، ومن ذلك ما ورد من نصب المضارع بعد الفاء في الإيجاب [١] كقول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وأَلْحَقُ بالحجاز فأستريحَا [٢]

فنصب الفعل (أستريح) بعد الإيجاب .

وأصل الكلام : وألحق بالحجاز فأستريحُ ، إلا أن الروي لما كان مفتوحا اضطر الشاعر فنصبه على تقدير: يكون لحاق فاستراحة ، ومثله قول طرفة : [٣]

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيْرُ فيُعْصَمَا [٤]

فنصب الفعل (يعصم) بعد الفاء التي لم تسبق بطلب .

وقد ذهب المبرد إلى رداءة إنشاد النصب بعد الفاء ، بل هو منصوب باللام فقال : هَذَا إنشاد بَعضهم وَهُوَ رديء ، وَأَكثرهم ينشد (لِيُعصَما) وَهُوَ الْوَجْه الْجيد . [٥]

وغير ذلك من الأبيات التي ورد فيها نصب الفعل المضارع بعد الفاء التي لم تسبق بنفي محض أو أي نوع من أنواع الطلب الثمانية ، وكان حق هذه الأفعال الرفع إلا أنه لما اضطر نصبها، وجعلها كالمسبوقة بأنواع الطلب.[٦]

ولذلك حكم النحاة بالضرورة على نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بإيجاب قال سيبويه :

---

[١] انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٧/٣

[٢] البيت من الوافر وهو منسوب للمغيرة بن حبناء ، وهو من شواهد : الكتاب ٣٩/٣ ، المقتضب ٢٢/٢ ، المحتسب ١٩٧/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٨٤

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٤ ، تمهيد القواعد ٤٢٤٢/٨

[٤] البيت من الطويل وهو في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري صـ١٨٣ برواية (لا يدخل الذل) ، وهو من شواهد : المقتضب ٢٣/٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٧/٣ ، الرد على النحاة صـ ١١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٤، تمهيد القواعد ٤٢٤٢/٨

[٥] انظر : المقتضب ٢٢/٢ ، ٢٣ بتصرف .

[٦] راجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٢٤١ وما بعدها ، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٨٥ بتصرف . وقد خَرَّج بعض النحويين هذه الأبيات بأن النصب غير جائز بما ذكر ؛ لأن الرواية (ليعْصَمَا ، ولأستريحا) فيكون النصب بلام كي . راجع : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ ٢٥٣ ، ٢٥٤

وقال البغدادي : " ولو روي جميع ذلك باللام لكان مستقيمًا غير خارج عن المعنى، ولا داخل في الضرورة " . شرح أبيات المغني ١١٦/٤

كما خُرِّجت الأبيات بأن الفعل المضارع فيها مرفوع وليس منصوباً ، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ، وهو قول مردود أيضاً . راجع : الخزانة ٥٢٣/٨ ، الضرائر للألوسي صـ ١٩٦

" وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ؛ وذلك لأنك تجعل أن العاملة ، فمما نصب في الشعر اضراراً قوله :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وأَلْحَقُ بالعراقِ فأستريحَا

.... وهو ضعيف في الكلام " [١]

وقد حكم القزاز القيرواني على هذه الضرورة بأنها من أقبح الضرورات حيث قال تعليقاً على بيت المغيرة السابق : " فنصب وهو إيجاب، وإنما ذاك عندهم للضرورة؛ لأن القائل إذا قال: أَمَا تأتيني فتكرمَنِي، كان معناه ما يكون منك إتيانٌ فأنْ تكرِمَنِي، فإذا قال في الواجب: أنت تأتيني فتُكرمَنِي، كان معناه: أنت تأتيني فأنْ تكرِمَني، وهو من أقبح الضرورات " . [٢]

كما علل ابن السراج قبح هذه الضرورة في بيت المغيرة السابق فقال :

" ... إلَّا أنّه قبح النصب في العطف على الواجب الذي على غير شرطه ؛ لأنه قد جعل لهذا المعنى آلاتٍ، وكان حق الكلام أن يقول في غير شعر: وألحق بالحجاز، فإذا لحقت استرحت، أو: إن ألحق استرح، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير شرط أصل الكلام، وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول ؛ لأنها أدل على المعاني " [٣]

وأرى قبح هذه الضرورة لخروجها عن القاعدة التي تشترط أن يسبق فاء السببية نفي محض أو طلب محض ؛ ولأن ما بعدها لم يخالف ما قبلها.

---

[١] الكتاب ٣٩/٣ ، ٤٠ بتصرف ، وراجع : المقتضب ٢٣/٢

[٢] ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ٢٥٣ ، وراجع: المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٦٨/٢ ، ١٠٦٩

[٣] الأصول ١٨٢/٢ بتصرف ، وراجع : شرح أبيات المغني للبغدادي ١١٦/٤

معاملة الفعل الصحيح معاملة المعتل في الجزم

قال زهير بن أبي سلمى :

جرئ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً، وَإِلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ [١]

ذكر العلماء أن الفعل (يُبْدَا) أصله (يبدأ) من بدأ يبدأ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف للجزم . [٢]

قال القزاز القيرواني : " كان الأصل: وإلاَّ يُبَدَأ بالظلم، فوقعت الهمزة ساكنةً بالشرط، وقبلها فتحة، واحتاج إلى بَدَلِها، فأبدلها ألفاً كما يقول في : (رأس وكأس) : (راس ، وكاس) ، فلما صارت ألفاً حذفها للجزم، وأبقى الفتحة تدلّ على حذفها" . [٣]

وقد عدَّ العلماء هذه الضرورة من أقبح الضرورات ؛ لأنه أجرى الفعل الصحيح مجرى الفعل المعتل في حذف آخره إذا سبق بجازم . [٤]

وأرى أن الضرورة هنا قبيحة ؛ لأنها حدثت بعد أن حل بالفعل وضع جديد من إبدال الهمزة ألفا ، فكأنه أصبح معتلاً في صورته الحالية ، فلما سبق بالجازم حذف هذه الألف ، لكنه صحيح في أصله ، ومراعاة الأصل أولى .

---

[١] البيت من الطويل من معلقته في مدح الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان ، وهو في ديوانه صـ ١٠٩ ، ومن شواهد: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري صـ ٢٧٩ ، المقرب ٥٠/١ ، شرح الشافية للرضي ١٠/٤ ، البحر المحيط ١٦٢/٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٨٥/١ ، الخزانة ١٧/٣ ، ١٣/٧

[٢] انظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري صـ ٢٧٩ ، شرح المعلقات السبع للزَّوْزَني صـ ١٤٦ ، شرح القصائِد العشر للتبريزي صـ١٢٣ ، شرح الشافية للرضي ١٠/٤

[٣] ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ٢٨٣

[٤] انظر : شرح القصائِد العشر للتبريزي صـ١٢٣ ، شرح الشافية للرضي ١٠/٤ ، ١١ ، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال لمحمد علي طه الدرة ٣٣٢/٢ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرَّاب ١٩٣/٣

تصحيح حرف العلة (الياء) وعدم قلبها همزة

حكم كثير من النحاة بالضرورة على عدم قلب الياء همزة في قول الشاعر : [١]

إذا ما المرءِ صَمَّ فلم يُكَلَّم وأعيا سَمْعُه إلا نِدايَا
ولاعَبَ بالعشِيِّ بِنى بنيِه كفِعْلِ الهِرّ يلتمس العَظَايا
يلاعبُهم وَوَدُّوا لو سَقَوْهُ مـن الذِّيفـــان مُتْرَعةً إنايَا
فأبْعَدهُ الإلهُ ولا يُؤَبَّى ولا يُعْطَى من المرضِ الشِّفَايَا

حيث أبقى على الياء ، ولم يقلبها همزة كما فعلوا ذلك مع الهاء . والحق أن تبدل همزة ، فيقال : (النداء ، والعظاء ، وإناء ، والشفاء) .

وقد عد العلماء ذلك من أقبح الضرورات ؛ لأنه لا أصل له في كلامهم ؛ وذلك لتصحيح الياء قبل الألف التي تكون بدلاً من التنوين في النصب . [٢]

وقد عللوا عدم القلب لأنهم شبهوها بهَاءِ التأْنيث بِمُقَارَنتها لها في المخرج ، وَمُشابهتِها لها فِي الْخَفَاء ، فقالوا : (سِقايا) في: (سقاءٍ) ، كما يقولون : (سِقاية) فيصححون الياء ولا يبدلون منها همزة مع الألف التي هي عوض من التنوين كما فعلوا ذلك مع الهاء . [٣]

كما عللوا عدم قلبها أيضاً بأنه لما قال (الشفاءَا) بإدخال ألف الإطلاق وقعت الهمزة بين ألفين ، والهمزة شبيهة بالألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، وهو مستثقل ، فقلب من الهمزة ياء ، كما فعلوا ذلك في الجمع فقالوا : (خطايا، ومطايا) ، وكان (خطاءا ، ومطاءا) قبل أن تقلب الهمزة ياء.[٤]

وأرى قبح هذه الضرورة لعدم قلب حرف العلة همزة ، وكما قال العلماء : لو أنشدت الأبيات على الصواب لم تتكسر . [٥]

---

[١] الأبيات من الوافر وهي منسوبة للمستوغر بن ربيعة ، وقيل هي لأَعْصُر بنِ سعدِ بْنِ قيسِ عَيْلان وهي من شواهد : الأصول ٤٦٩/٣ ، الخصائص ٢٩٣/١ ، سر صناعة الإعراب ١٦٥/١ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٧/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٦٤ ، البديع في علم العربية لابن الأثير ٧٠٦/٢ ، اللسان (ح م ا) ، تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور صـ ١٢٤

والعظايا مفردها : عظاية وهي دويبة ، والذيفان : السم الناقع أو القاتل .

راجع : لسان العرب (ع ظ ى) ، (ذ ي ف) .

[٢] انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٦٣ ، ١٦٤ ، المقاصد الشافية ١٨/٩ : ٢٠

[٣] انظر : الأصول في النحو ٤٦٨/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٦٥/١ ، الخصائص ٢٩٣/١ ، المنصف ١٥٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٦٤ ، اللسان (ح م ا) ، تصحيح لسان العرب صـ ١٢٤

[٤] انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٦٤ ، ١٦٥ ، اللسان (ح م ا)

[٥] انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ١٦٣ ، ١٦٤

تأنيث المذكر

ذهب النحاة إلى أن فاعل الفعل إذا كان مفرداً مذكراً ولم يضف إلى مؤنث، ولا هو مؤنث بالتاء لم يجز إلحاق التاء بالفعل نحو: (قام زيد) ، وإذا كان مؤنثًا بالتاء كـ (طلحة ، وعنترة) ، فالمشهور أن لا تلحق التاء ، ويجوز على قلة : (قامت عنترة) ، وإن كان مضافًا إلى مؤنث فهو على أقسام : [١]

الأول : أن يكون بعض المؤنث، وهو مؤنث في المعنى ، نحو :

(قُطِعَتْ بعضُ أصابعه).

الثاني: أن يكون بعض المؤنث، ولا يكون مؤنثًا في المعنى كقول الأعشى:

وتشْرَقُ بالقوْلِ قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [٢]

فأنث الفعل لِأَن الصَّدْر من الْقَنَاة وهو مؤنث .

الثالث: ألا يكون مؤنثًا في المعنى، ولا بعض مؤنث، لكنه يشارك القسمين قبله في أنه يجوز أن يحذف، ويلفظ بالمؤنث، وهو مراد مفهوم نحو: (اجتمعت أهل اليمامة) .

الرابع : أن يكون مذكرًا وهو لفظ (كل) المضاف إلى المؤنث كقوله تعالى :

﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ ﴾ . [٣] والظاهر أنه يجوز سواء أكان المؤنث ظاهرًا أم مضمرًا.

الخامس: أن لا يكون واحدًا من هذه الأربعة، فلا يؤنث فعله كقولك: (قام غلام هند)، فإن كان المذكر أول بمؤنث كتأنيث الكتاب، ويراد به الصحيفة، فهذا لا يجوز إلا في قليل من الكلام وتذكيره هو المعروف .

ولهذا حكم النحاة كابن يعيش [٤] ، وأبي حيان [٥] ، وناظر الجيش [٦] ، والآلوسي [٧] وغيرهم على تأنيث (الصوت) وهو مذكر في قول رُوَيْشِد الطائي :

يا أَيُّها الراكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سائِل بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ [٨]

---

[١] انظر : الارتشاف ٧٣٤/٢ : ٧٣٧

[٢] البيت من الطويل في ديوانه صـ ١٧٣ ، وهو من شواهد : الكتاب ٥٢/١ ، الأصول في النحو٤٧٨/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٣/٤ ، تمهيد القواعد ١٥٩٦/٤ ، المقاصد النحوية ١٣٠٣/٣

[٣] سورة الزمر من الآية : ٧٠

[٤] انظر : شرح المفصل ٣٦٣/٣

[٥] انظر : التذييل والتكميل ١٨٦/٦ ، الارتشاف ٧٣٧/٢

[٦] انظر : تمهيد القواعد ١٥٩٣/٤

[٧] انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ٨٧

[٨] البيت من البسيط ، وهو من شواهد : الخصائص ٤١٨/٢ ، الإنصاف ٦٣٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٢/٣ ، التذييل والتكميل ١٨٦/٦ ، تمهيد القواعد ١٥٩٤/٤ ، الهمع ٢٤٤/٣

بأنه من أقبح الضرورات ؛ لأن فيه تحريف اللفظ ، ورد الأصل إلى الفرع ؛ لأنّه مصدر كـ (الضرب) ، و (القتل)، كأنّه أراد الصَّيْحة والاستغاثة . [١] ، أو كأنه أراد الصرخة والاستغاثة . [٢]
قال القيسي: يريد بالصوت : الصيحة والجلبة ، ولذلك أنث اسم الإشارة . [٣]
ونظيرُه قول جرير :

إذا بعضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأيْتامَ فَقْدَ أَبي اليَتِيمِ [٤]

وكان الوجه فيه أن يقول : (تعرقنا) ؛ لأن الفعل للبعض إلا أنه أنث (البعض) وهو مذكّر بإضافته إلى السنين ، كأنه قال : (إذا السنون تعرقتنا) وهو أسهلُ من قول رُوَيْشِد السابق ؛ لأنّ بعض السنين سنة ، وليس كذلك (الصوتُ) . [٥]

وأرى أن تأنيث المذكر لا يجوز ؛ لأن التذكير هو الأصل ، فإن خرج عنه إلى المؤنث ، فهو تحريف للفظ، ورد الأصل إلى الفرع ، ووقوعه في الشعر يعد من أقبح الضرورات .

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٣ ، التذييل والتكميل ١٨٦/٦ ، الارتشاف ٧٣٧/٢ ، تمهيد القواعد ١٥٩٤/٤ ، معاني النحو ٦٢/٢

[٢] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٧٢

[٣] انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٨/١

[٤] البيت من الوافر في ديوانه صـ ٤١٢ ، وهو من شواهد : الكتاب ١/ ٥٢ ، ٦٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ٢٦٠ ، الأصول ٧١/٢ ، المقتضب ٤/ ١٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٣ ، اللباب ١٠٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٦٧٨/٣

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ١٤٤ ، وراجع : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي صـ ٢٦٠ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٥١/١ ، ٣١٤

المبحث الرابع : التقديم والتأخير

عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر

الأصل في الضمير أن يعود على متقدم لا على متأخر ، ولذلك إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول قدم المفعول على الفاعل ، ولم يجز جمهور النحاة عكس ذلك ، نحو : (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) في الشعر ولا في النثر ؛ لعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وهو لا يجوز لكون المفعول في نية الانفصال عن الفعل. [١]

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر فقط دون النثر كالأخفش [٢] ، وابن جني [٣] ، والطوال [٤] – من الكوفيين – ، وابن مالك [٥] وغيرهم بدليل وروده في الشعر كما في حسان بن ثابت :

ولَو أنَّ مَجدَاً أَخلَدَ الدَّهرَ واحِداً مِن النَّاسِ أَبقَى مَجدُهُ الدَّهرَ مُطعِما [٦]

فقد اتصل الفاعل (مجده) بضمير يعود على المفعول وكلاهما في مكانه .

وكقول الآخر : **جَزَى بَنُوهُ أبا الْغيْلانِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِّمار** [٧]

فقد اتصل الفاعل (بنوه) بضمير يعود على المفعول وكلاهما في رتبته .

وغير ذلك من الأبيات . [٨]

إلا أن ابن الشجري ذهب إلى قبح هذه الضرورة الشعرية فقال في تعليقه على البيت الثاني : " .... **ولم يجز ذلك أحد من النحويين ؛ لأن رتبة الضّمير التأخير عن مظهره، فإذا تقدّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، لم يجز أن ينوى به غير رتبته، واستعماله فى الشّعر من أقبح الضّرورات**"[٩]

---

[١] انظر : توضيح المقاصد ٥٩٧/٢ أوضح المسالك ١١٠/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٠٥/٢ ، شرح الأشموني ٤٠٦/١ ، ٤٠٧ ، حاشية الصبان ٨٣/٢

[٢] انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٨ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٠٥/٢

[٣] **انظر : الخصائص ٢٩٤/١ ، وراجع : التذييل والتكميل ٢٦١/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٨، المقاصد الشافية ٦١٢/٢**

[٤] انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٨ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٠٥/٢

[٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ ، ١٦٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ ، وراجع : تمهيد القواعد ٥٥١/١

[٦] البيت من الطويل في ديوانه صـ ٢٣٥ ، وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١ ، التذييل والتكميل ٢٦١/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٩

[٧] البيت من البسيط قاله سليط بن سعد ، وهو من شواهد : أمالي الشجرى ١/ ١٥٢ ، شرح الكافية الشافية ١٧٥٦/٤ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ ٤٨٩ ، سفر السعادة وسفير الإفادة ٣٠٥/١

[٨] **راجع : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/٢، تخليص الشواهد صـ ٤٨٩ ، تمهيد القواعد ١٦٥٠/٤ ، ١٦٥١ ، شرح الأشموني ٤٠٩/١ ، ٤١٠**

[٩] أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، وراجع : جامع الدروس العربية ١٠/٣

وأرى أن اتصال الضمير بالفاعل الذي يعود على المفعول مع عدم تقدم المفعول جائز في الشعر دون النثر ؛ وذلك لورده في الشعر وهو ما أجازه كثير من النحاة إلا أن هذه الضرورة كما قال ابن الشجري قبيحة لعود الضمير في هذه الحالة على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز .

الفصل بين لم ومجزومها

لا يفصل بين الجازم ومجزومه ؛ لأن حق المجزوم أن يكون بعد جازمه مباشرة ، وذلك في سعة الكلام ؛ لأن ذلك لم يجز في الناصب ، فأحرى به ألا يجوز في الجازم، إلا أن (لم) تختلف عن (لما) بأنه يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بينها وبين مجزومها بالمجرور ، والظرف كقول ذي الرمة :

فأضحتْ مَغانيها قِفارا رُسُومُها كأنْ لم سوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَل [١]

فقد فصل بين لم ومجزومها بالظرف والمجرور ، إذا التقدير: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

وقول الشاعر :

فذاك ولمْ إذا نحن امْتَرَيْنا تكنْ في الناس يُدْرِكُكَ المراءُ [٢]

فقد فصل بين لم ومجزومها بالظرف ، إذ الأصل : فذاك ولم تكن .

وغير ذلك من الأبيات التي فصل فيها بين الحروف التي لا يليها إلا الأفعال. [٣]

هذا وقد نقل أبو حيان [٤]، وابن عقيل [٥]، والبغدادي [٦] وغيرهم عن ابن عصفور أن هذه الضرورة تعد من أقبح الضرائر، فلا يقاس عليها في شعر ولا غيره . [٧]

وأرى أن الفصل بين لم ومجزومها وإن وقع في الشعر ، فهو من الضرورة الشعرية تشبيهاً له بالفصل بين الجار والمجرور ، كما أنها تعد من الضرائر القبيحة وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ؛ لأنه فصل بين الحرف الذي لا يليه إلا الفعل .

---

[١] البيت من الطويل في ديوانه صـ ٢٢٧ برواية :(وأضحت مباديها قفارا بلادها)، وهو من شواهد : الخصائص ٤١٠/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٤ ، المغني ٤٧٥/٣ ، تمهيد القواعد ٤٣١٦/٩ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٤٣/٥ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ١٦١

[٢] البيت من الوافر ، ولم أستدل على قائله ، وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٤ ، المغني ٤٧٥/٣ ، تمهيد القواعد ٤٣١٤/٩ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٤٢/٥ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ١٦١

[٣] راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٠١ : ٢٠٣ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ ١٦١

[٤] انظر : الارتشاف ١٨٦٠/٤

[٥] انظر : المساعد ١٣١/٣

[٦] انظر : شرح أبيات المغني ١٤٢/٥

[٧] انظر : ضرائر الشعر صـ ٢٠١ : ٢٠٣

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،،،،

فقد أنعم الله علي بإتمام هذا البحث الذي عنونت له بـ (الضرورات الشعرية بين الحسن والقبح) ، والذي طوفت فيه بين كتب الضرورة الشعرية ، وكتب النحاة ومواضع الضرورة فيها ، وكانت النقطة التي ركز البحث عليها هي وصف الضرورة بالحسن أو القبح ، وعلل النحويين لذلك ، وقد خرج البحث بنتائج منها :

١- أن الشاعر إذا اضطر إلى الضرورة الحسنة كان أفضل له من أن يضطر إلى الضرورة المستقبحة ؛ لأن الضرائر القبيحة أغلبها خروج عن أصل الكلمة ، أو على القواعد التي وضعت على ما استقريء من كلام العرب ، ورغم ذلك فإن الضرائر المستقبحة أكثر من الضرائر المستحسنة .

٢- إذا صرف الممنوع من الصرف فهو من الضرائر الحسنة ؛ لأنه رجوع إلى أصل الأسماء وهو الصرف .

٣- إذا قصر الاسم الممدود عُدَّ من الضرائر الحسنة ؛ لأن القصر عود بالاسم إلى أصله بحذف ما زيد عليه .

٤- يجوز الفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر بشبه الجملة ؛ لأن لها من الأحكام ما ليس لغيرها . وعد العلماء هذا الفصل من الضرائر الحسنة .

٥- وردت همزة الوصل مثبتة في وسط الكلام وقد عدَّ العلماء ذلك من أقبح الضرائر ؛ لمخالفة القاعدة ، ولتحولها إلى همزة قطع .

٦- إذا رخم غير المنادى فهو ضرورة قبيحة لمخالفة القاعدة التي وضعها العلماء؛ لأن الترخيم للمنادى فيه حذف واستخفاف، وغيره فيه إكمال وإتمام.

٧- إذا حذف أكثر من حرف من آخر الكلمة لغير الترخيم أدى ذلك إلى إجحاف بها. وقد عدَّ ذلك ضرورة ، بل من أقبح الضرائر ؛ لأن هذا الحذف يخرج الكلمة عن أصلها التي وضعت عليه .

٨- لا يجوز أن يحذف الجازم ويبقى عمله ، فإن حدث ذلك في الشعر فقد عده العلماء ضرورة ، بل من أقبحها ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، وذلك قياس على إضمار الجار وإبقاء عمله .

٩- حق (أل) الموصولة أن تدخل على الأسماء المشتقة ، فإذا دخلت على الفعل المضارع ، فقد عده العلماء من أقبح الضرائر ؛ لدخول ماحقه الاسم على الفعل .

١٠- اشترط النحاة لنصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أن تكون سببية ، وقبلها نفي محض أو طلب محض ، فإذا نصب الفعل المضارع بعدها في الشعر ، ولم تتحقق الشروط السابقة ، فقد عد النحاة ذلك من الضرائر الشعرية القبيحة ؛ لخروجها عن القاعدة التي وضعها النحاة .

١١- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، فحق المفعول أن يتقدم حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فإذا لم يتقدم المفعول فقد عده العلماء من الضرائر الشعرية القبيحة ؛ لأن الضمير في هذه الحالة يعود على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز .

١٢- وضح من خلال الضرائر التي درستها أن أساس الحسن والقبح يرجع إلى القاعدة ، والاستعمال ، والرجوع إلى الأصل ، فما كان مع الأصل، أو استعمل من أجل التخفيف ، أو كان مع التوسع في بعض قواعد اللغة ، والسير على منوالها وصف بالحسن، وإلا وصف بالقبح.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث / عبد الملك أحمد السيد شتيوي

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم .
- الإبانة في اللغة العربية تأليف / سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري تحقيق د/ عبد الكريم خليفة وغيره ، الطبعة الأولى وزارة التراث القومي والثقافة – عُمان – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط/ أولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري عُني بتحقيقه / محمد بهجة البيطار دار الآفاق العربية .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة ط/ الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة / الرابعة ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري تحقيق / عبد الإله نبهان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط/ الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- إعراب القرآن للنحاس تحقيق / زهير غازي زاهد عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط/٢ ١٤٠٥هـ _١٩٨٥م .
- الاقتراح فى علم أصول النحو تأليف / الحافظ عبد الرحمن جلال الدين السيوطى تحقيق وتعليق الدكتور / حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل الطبعة / الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- أمالي ابن الحاجب دراسة وتحقيق د/ فخر صالح قدارة دار الجيل بيروت – دار عمار _ الأردن ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبه الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف / كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت الطبعة / الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة / الخامسة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي دراسة وتحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ط/ أولى ١٤٠٨هـ– ١٩٨٧م.
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ/ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور/ زكريا عبد المجيد النوني

، والدكتور/ أحمد النجولي الجمل ، قرظه الدكتور/عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٣م .
- البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين ، ود/ صالح حسين العايد مطبوعات جامعة أم القرى الطبعة الأولى١٤٢١ هـ .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مطبوعات جامعة أم القرى , دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور / عباس مصطفى الصالحي الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة / الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل لأبي حيان تحقيق د/ حسن هنداوي ط/١ كنوز إشبيليا ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م ، وتحقيق الجزء السادس من الرسائل الجامعية بعناية / د عبد الحميد محمود حسان الوكيل رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٢م .
- تصحيح لسان العرب لأحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور الناشر: دار الآفاق العربية–مصر/القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري دراسة وتحقيق / محمد باسل عيون السود ، منشورات / محمد على بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدى ط/ أولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وغيره دار السلام الطبعة / الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د / فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني المكتبة العصرية – بيروت – لبنان ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور / محمد إبراهيم الحفناوي ، وخرج أحاديثه الدكتور / محمود عثمان ، دار الحديث القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م .
- الجمل في النحو لأبي القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح / عبد السلام مجمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني، الطبعة/الثالثة ١٤١٦هـ -١٩٩٦ م .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق / محمد علي النجار المكتبة العلمية بدون ت .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم د/ محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث بالقاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د / أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق بدون ت.
- ديوان ابن هرمة تحقيق / محمد جبار المعيبد الناشر / مكتبة الأندلس بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٩م .
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ضبطه وصححه ووضع فهارسه / مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق الدكتور / محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة السابعة / ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حميد تحقيق د/ نعمان محمد طه الطبعة / الثالثة دار المعارف .
- ديوان حسان بن ثابت شرحه وكتب هوامشه وقدم له أ/ عبدأ مهنا دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط/ الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان الحطيئة اعتنى به / حمدو طماس دار المعرفة – بيروت – لبنان الطبعة / الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- ديوان ذي الرمة قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدم له أ / على حسن فاعور دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري تحقيق / درية الخطيب ، ولطفي الصقال المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ط/ الثانية ٢٠٠٠م .
- ديوان عمرو بن قميئة عني بتحقيقه وشرحه د/ خليل إبراهيم العطية دار صادر – بيروت ط/ الثانية ١٩٩٤م .
- ديوان الفرذدق شرحه وقدم له الأستاذ / علي فاعور دار الكتب العلمية ط/ الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ديوان القطامي تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب دار الثقافة ببيروت ط/ أولى ١٩٦٠م .
- ديوان لبيد بن ربيعة شرح الطوسي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ حنا نصر الناشر دار الكتاب العربي ط/ أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان النابغة الذبيانى حققه وقدم له / فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب بيروت _ لبنان ١٩٦٩م .
- ديوان الهذليين الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ذم الخطأ في الشعر لابن فارس حققه وقدم له د/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- الرد على النحاة لأبى العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبى ، دراسة وتحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة / الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق الطبعة / الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
- سيبويه والضرورة الشعرية الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم مطبعة حسان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي تحقيق د/ أحمد أحمد شتيوي دار الغد الجديد للطباعة والنشر المنصورة - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي دراسة وتحقيق / عبد الله الناصير منشورات دار علاء الدين دمشق - سوريا , الطبعة / الأولى ٢٠٠٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي تحقيق / عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث ط/ الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الأُشْمُوني الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة / الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة / الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة / الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري قدم له / حنا نصر دار الكتاب العربي ط/ أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف /محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرَّاب مؤسسة الرسالة الطبعة / الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي مطبوعات جامعة أم القرى .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/ الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل لابن يعيش قدم له الدكتور / إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة / الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تحقيق د/ تركي العتيبي مكتبة الرشد بالرياض ط/ أولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس حققه / السيد أحمد صقر عيسى البابي الحلبي – القاهرة .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف / إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا دار العلم للملايين – بيروت الطبعة / الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- صحيح مسلم تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت .
- ضرائر الشِّعْر لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور تحقيق / السيد إبراهيم محمد الناشر/ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة/ الأولى ١٩٨٠ م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي شرحه/محمد بهجة الأثري البغدادي ط/ أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الضرورة الشعرية في النحو العربي د/ محمد حماسة عبد اللطيف مكتبة دار العلوم مصر .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب دار المعرفة بيروت – لبنان .
- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي تحقيق وشرح د/ محمود يوسف فجال دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي ط/ الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- في الضرورات الشعرية د / خليل بنيان الحسون المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط/ أولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- في الضرورة الشعرية د/ سهام كاظم النجم مقال ضمن كتاب دراسات نجفية على الشبكة العنكبوتية .
- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك د/ إبراهيم بن صالح الحندود النادي الأدبي ببريدة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف تأليف / الإمام أبي العباس المبرد حققه وعلق عليه وصنع فهارسه د/ محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة الطبعة / الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ / عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة / الأولى ، وطبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق / عادل عبد الموجود ، وعلي محمد معوض مكتبة العبيكان ط/ أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان ، وغازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان دار الفكر دمشق – سورية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي الدمشقي حققه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م .
- لسان العرب لابن منظور دار صادر– بيروت الطبعة / الثالثة ١٤١٤هـ.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف دار الشروق ط/ أولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ تحقيق د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الطبعة / الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية لابن جني تحقيق د/سميح أبو مُغْلي دار مجدلاوي للنشر – عمان – الأردن ١٩٨٨م
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني حققه وقدم له ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب ، ود/ صلاح الدين الهادي الزهراء للإعلام العربي ط/ أولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي الحسن بن عبد الله السيرافي تحقيق وتعليق د/ عوض بن حمد القوزي دار المعارف ط/ الثالثة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- مجالس ثعلب شرح وتحقيق / عبد السلام محمد هارون دار المعارف الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه اعتنى بتصحيحه وترتيبه / وليم بن الورد البروسى .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق د/ علي النجدي ناصف ، د/عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي مطبوعات المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية١٤٢٠ هـ– ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده حققه/ عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة/ الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .
- المرتجل لأبى عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب حققه وقدم له/ على حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
- المسائل البصريات لأبى على الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة / الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة /الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي دراسة وتحقيق د/ صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني – بغداد بدون تاريخ .
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار دار السرور .
- معاني النحو د/ فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة / الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- معجم البلدان لياقوت الحموى دار صادر– بيروت ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور / عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وغيره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، تحقيق د/ علي محمد فاخر وغيره دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – مصر ط/ الأولى١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م سلسلة كتب التراث .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري الطبعة /الأولى ١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م .
- المقصور والممدود لابن ولاد تحقيق/ بولس برونله الناشر/ مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م .
- المقصور والممدود للفراء تحقيق / ماجد الذهبي مؤسسة الرسالة الطبعة / الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق / فخر الدين قباوة مكتبة لبنان الطبعة / الأولى ١٩٩٦م .
- المنصف شرح لكتاب تصريف المازني لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين دار إحياء التراث الطبعة/ الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
- نضرة الإغريض في نصرة القريض للمظفر العلوي تحقيق د/ نهى عارف الحسن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون ت .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد الناشر: دار الشروق الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي حققه / عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر . بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المستخلص بالعربية والإنجليزية ، والكلمات المفتاحية .	٢١٧
المقدمة .	٢١٨ ، ٢١٩
التمهيد ويشتمل على :	٢٢٠ : ٢٢٩
١- الضرورة ومفهومها عند النحويين ، وأقسامها ، وضوابطها .	٢٢١ : ٢٢٥
٢ - معايير الحكم على الضرورة بالحسن أو بالقبح .	٢٢٦ : ٢٢٩
الفصل الأول : الضرورات الحسنة :	٢٣٠ : ٢٣٨
المبحث الأول : الزيادة . صرف الممنوع من الصرف .	٢٣٠ ، ٢٣١
المبحث الثاني : النقصان . إسكان ياء الاسم المنقوص في موضع النصب	٢٣٢ ، ٢٣٣
قصر الممدود .	٢٣٤ ، ٢٣٥
المبحث الثالث : الإبدال في الحكم .	٢٣٦
الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) .	
المبحث الرابع : التقديم والتأخير . الفصل بين المتضايفين .	٢٣٧ ، ٢٣٨
الفصل الثاني : الضرورات القبيحة :	٢٣٩ :٢٦٤
المبحث الأول : الزيادة . تولد الواو من إشباع الضمة .	٢٣٩، ٢٤٠
تشديد الميم في (فم) .	٢٤١
قطع همزة الوصل في وسط الكلام .	٢٤٢ ، ٢٤٣
المبحث الثاني : النقصان . حذف الواو والياء من (هو ، وهي) .	٢٤٤
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهي غير مفردة .	٢٤٥ ، ٢٤٦
ترخيم غير المنادى .	٢٤٧ ، ٢٤٨
حذف أكثر من حرف في آخر الكلمة لغير الترخيم .	٢٤٩
حذف الجازم وبقاء عمله .	٢٥٠ ، ٢٥١
المبحث الثالث : الإبدال والتغيير . وضع فعل الأمر موضع الاسم .	٢٥٢
دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع .	٢٥٣ ، ٢٥٤
إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت .	٢٥٥ ، ٢٥٦
نصب الفعل الواقع بعد الفاء في الإيجاب	٢٥٧ ، ٢٥٨
معاملة الفعل الصحيح معاملة المعتل في الجزم .	٢٥٩
تصحيح حرف العلة (الياء) وعدم قلبها همزة .	٢٦٠
تأنيث المذكر .	٢٦١ ، ٢٦٢
المبحث الرابع: التقديم والتأخير . عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر .	٢٦٣
الفصل بين لم ومجزومها .	٢٦٤
الخاتمة .	٢٦٥ ، ٢٦٦
المصادر والمراجع .	٢٦٧ :٢٧٣
فهرس الموضوعات .	٢٧٤